وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:..... /2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2020

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية محاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات

دراسة حالة: مكتب محافظ الحسابات -تبسة-

من إعداد الطالبين:

- ✓ شيماء قريق
- ✓ عبد العالي مرغادي

تحت إشراف الدكتور

- قتال عبد العزيز

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tébessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.مدفوني مليكة	أستاذ مساعدة-ب-	رئيســـــــا
د.قتال عبد العزيز	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
مسعودي حسام	أستاذ مساعد -أ-	عـضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

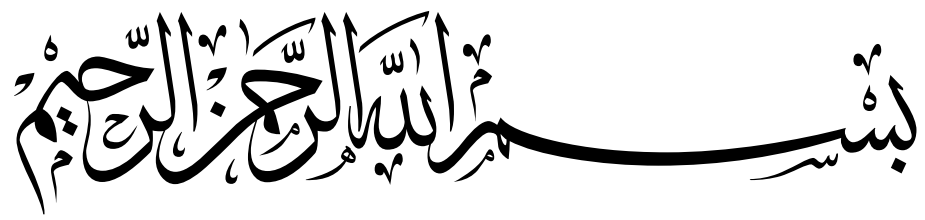
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يشرفني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان لكل من قدم لي يد العون لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر :الأستاذ عبد العزيز قتال على قبوله الإشراف على هذا العمل والذي أرى فيه مثالا طيبا للبذل والعطاء، لم يبخل علي بالوقت والنصح والإرشاد والتوجيه من بداية اختيار الموضوع إلى إنجاز هذا العمل في صورته النهائية فجزاه الله عني خير الجزاء .كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل، الأستاذ أحمد الحمزة، الأستاذ كمال مباركة وخبير الحسابات يوسف شنيخر و محافظ الحسابات مراد حسين لما قدموه لي من نصح وإرشاد فكانت لنصائحهم وتوجيهاتهم السديدة أكبر الأثر في إتمام هذا العمل، الذين أضاءوا ومهدوا لي السبيل وكانت مساعدتهم خير عون لي فمهما شكرتهم لا أوفيهم حقهم .الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وتقييمه .وفي الأخير لايفوتني أن أشكر كل أساتذة وعمال وإداريي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي-تبسة-

وكل من ساهم في إتمام مسيرتي الدراسية.2020

إهداء

x

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل : " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا "...

إلى الوالدين الحبيبين أطال الله عمرهما

أبي الذي وهب لي الصلاح والثبات الذي أحاطني برعايته ودعمه رمز الصبر والكرامة أطال الله في عمره

أمي التي علمتني الصبر والمثابرة والتحدي وشجعتني على الدراسة دوما دعمها لي رمز المحبة والاعتزاز حفظها الله

إلى أحلى هدية منحها لي الله وأغلى ما أملك في الوجود أخواتي : إكرام، تقوى، بشرى، ماريا...حفظهم الله

إلى الذين في مقام أخواتي : زيزو، أمينة، أسماء، إنصاف، براءة... حفظهم الله

إلى الذين ولدتهم الأيام والمواقف صديقاتي: وردة، مروى، ريان، مريم، أماني، خولة، ربيعة، أميمة...وفقهم الله

إلى أصدقاء الدراسة: مرغادي عبد العالي، أنيس سيرين...وفقهم الله

إلى جميع الأهل و الأقارب والأحباب صغيرا وكبيرا خاصة جدي وجدة...أطال الله عمرهما

فمن نسيه قلمي...لن ينساه قلبي أبدا.

شيماء

إهداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل : " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا "...

إلى الوالدين الحبيبين أطال الله عمرهما

أبي الذي وهب لي الصلاح والثبات الذي أحاطني برعايته ودعمه رمز الصبر والكرامة أطال الله في عمره

أمي التي علمتني الصبر والمثابرة والتحدي وشجعتني على الدراسة دوما دعمها لي رمز المحبة والاعتزاز حفظها الله

إلى أحلى هدية منحها لي الله وأغلى ما أملك في الوجود أخوتي حفظهم الله

إلى أصدقاء الدراسة: قرفي شيماء،جلالي مريم...وفقهم الله

إلى جميع الأهل و الأقارب والأحباب صغيرا وكبيرا...أطال الله عمرهما

فمن نسيه قلمي...لن ينساه قلبي أبدا.

عبد العالي

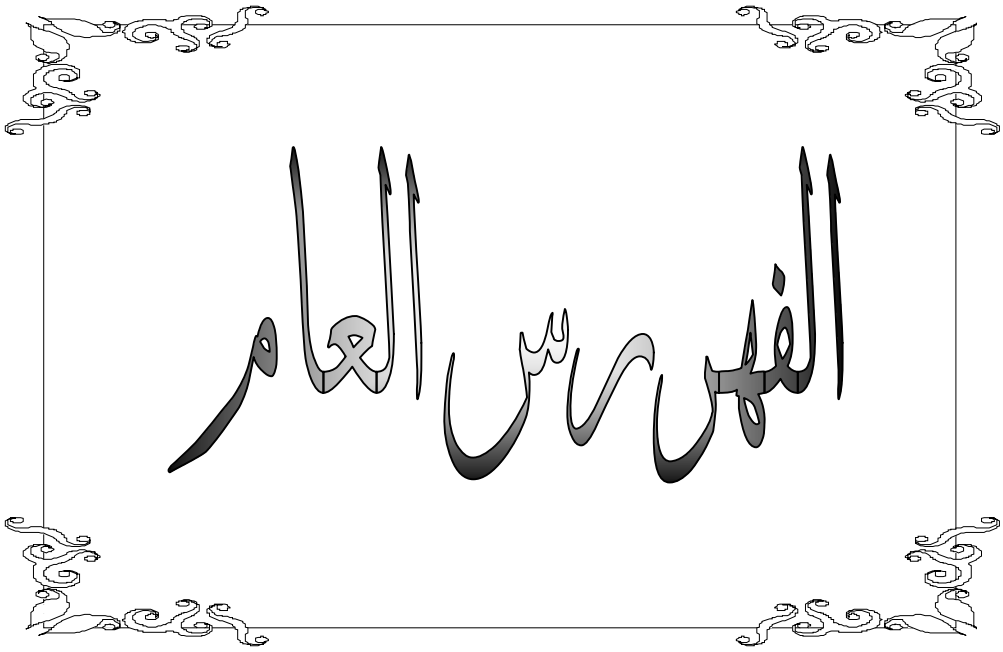
الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	–
الفهرس العام	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	VI
فهرس الملاحق	VII
مقدمة	أ–د
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لمراجعة الحسابات، محافظ الحسابات، وحسابات الشركات	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مراجعة الحسابات ومحافظ الحسابات وحسابات الشركات	03
المطلب الأول: ماهية مراجعة الحسابات	03
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات	13
المطلب الثالث: مدخل عام حول حسابات الشركات	19
المبحث الثاني: منهجية محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات	33
المطلب الأول:التخطيط لعملية التدقيق	33
المطلب الثاني: تجميع أدلة الإثبات	40
المطلب الثالث: إعداد تقارير محافظ الحسابات	48
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث	58
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية	58
المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	59
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية	63
خلاصة	63
الفصل الثاني: دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات –تبسة–	
تمهيد	65
المبحث الأول : تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات –تبسة–	66
المطلب الأول : مكتب محافظ الحسابات والخدمات التي يقوم بها.	66

المطلب الثاني : الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات	68
المطلب الثالث : الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات	70
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية	73
المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة	73
المطلب الثاني: أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات	75
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحصيل البيانات	77
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	80
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية والوظيفية	80
المطلب الثاني: تحليل نتائج متغيرات الدراسة	83
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	86
خلاصة	90
خاتمة	92
قائمة المراجع	96
الملاحق	100

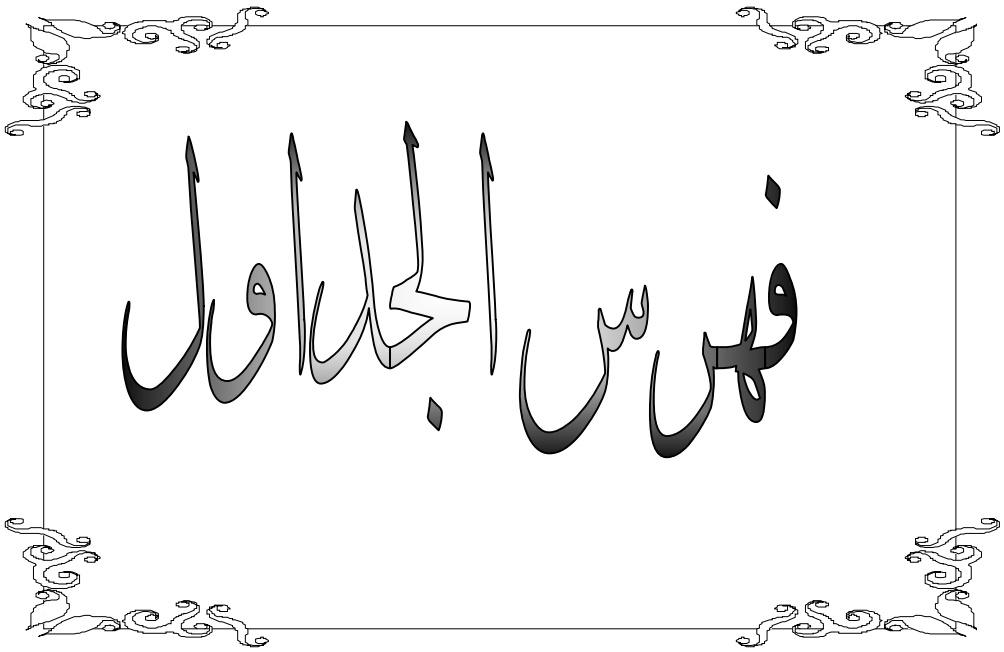
فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التطور التاريخي لمراجعة الحسابات	04
02	خصائص مراجعة الحسابات	06
03	أنواع مراجعة الحسابات	07
04	تداول الاستبيان	73
05	توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة	76
06	معايير تحديد الاتجاه	76
07	قيمة معامل الثبات للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة	77
08	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس	80
09	توزيع العينة حسب متغير الشهادة	81
10	توزيع العينة حسب الوضعية الإدارية	82
11	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	82
12	تحليل آراء العينة تجاه محور محافظ الحسابات	83
13	تحليل آراء العينة تجاه محور مراجعة الحسابات	85
14	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	87
15	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	88

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مسلك مراجع الحسابات.	31
02	منهجية محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات	33
03	التخطيط لعملية المراجعة	40
04	تقرير المراجع النظيف	52
05	تقرير المراجع المقيد	53
06	تقرير المراجع السلبي	55
07	تقرير المراجع عن امتناع الرأي	56
08	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.	67
09	نموذج الدراسة	74
10	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس	81
11	التوزيع البياني للعينة حسب متغير المؤهل العلمي	81
12	التوزيع البياني للعينة حسب التخصص العلمي	82
13	التوزيع البياني للعينة حسب متغير الخبرة المهنية	82

فهرس الملاحق

فهري الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	قائمة المحكمين	100
02	استمارة الاستبيان	101
03	نتائج spss	105

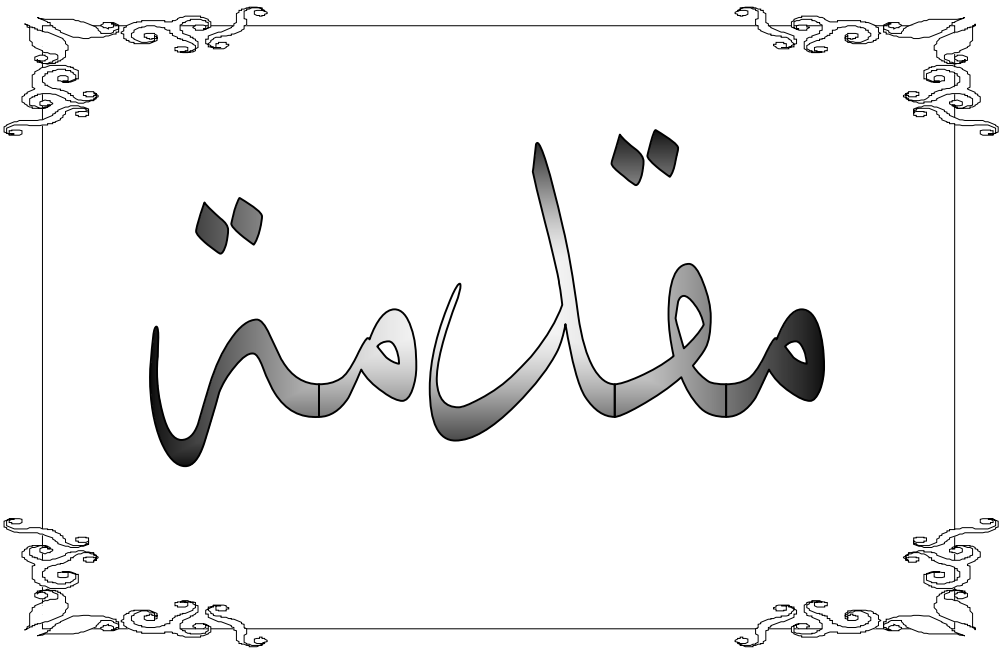
مقدمة

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مدى العصور تطور أعلى مستوى حجم ونشاطات المؤسسات فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات كبيرة الحجم وبمرور الوقت ترجمت هذه السيطرة إلى فرض مبادئ ومفاهيم جديدة منها انفصال الملكية عن الإدارة هذا الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود نوع من الرقابة حفاظا على أموال المالكين.

ومنه شهد الاقتصاد الجزائري أزمات متعددة أدت بالدولة إلى الدخول في سياسة تقشف شديدة من أجل احتواء أثر الأزمة الاقتصادية على الحياة العامة، حيث قامت الدولة بتغيير القانون عدة مرات، وذلك من خلال زيادة الضرائب على المؤسسات، من أجل تحقيق موارد مالية لصالح الخزينة الوطنية، هاته الإجراءات زادت من تعقيدات إعداد التقارير المالية لدى المؤسسات نظرا لتعقيدات القوانين الجبائية الجديدة، وسرعة تغيرها، والذي بدوره أثر على مهنة مراجع الحسابات، حيث أن فحص القوائم المالية في ظل التغيرات التي تحدث في السوق الجزائرية أصبح يعتبر حاجة ماسة لدى أرباب العمل من جهة.

ومن جهة أخرى ظهر خوف صاحب المال من عدم تطبيق المسير تعليمات الإدارة ورغم تحديد مسؤولية كل طرف إلا أنهم كانوا بحاجة ماسة لرأي محايد وشخص مستقل يتمتع بالخبرة والمهارة لمراقبة وتقييم جميع الأمور المالية والمحاسبية وحتى الإدارة التي يقوم بها مجلس الإدارة من أجل الحفاظ على مصالح الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

حيث ظهرت أهمية عمل محافظ الحسابات في ظل هاته المتغيرات في فحص وتحليل جميع مستندات المؤسسة التحقق من مدى سلامتها وتمثيلها للوضعية الحقيقية للمؤسسة، وذلك بغية الوصول إلى إبداء رأي فني محايد مستقل، يعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

وحتى يصل نحافظ الحسابات بتقديره المتمثل في رأيه حول القوائم المالية إلى الأطراف المهتمة، يستلزم عليه الاعتماد على منهجية دقيقة بدءا بالتخطيط لعملية التدقيق، ثم جمع الأدلة اللازمة للإثبات، حتى يتمكن من إعدادا التقرير النهائي لمهمته.

أولا: إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم ذكره يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية التي يسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يعتبر دور محافظ الحسابات فعالا في تعزيز موثوقية وشفافية القوائم المالية ومخرجاتها المحاسبية؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

من خلال التساؤل الرئيسي وضعنا سياق للإجابة ثم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى قدرة محافظ الحسابات في الحفاظ على موثوقية وشفافية القوائم المالية ومخرجاتها المحاسبية؟

- ما هي منهجية محافظ الحسابات في إعداد التقارير؟

- هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات –تبسة–؟.

ثالثا: فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرح من أسئلة فرعية حول موضوع الدراسة ومحاولة إعطاء إجابات أولية لهذه الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- لمحافظ الحسابات دور فعال في ضمان موثوقية وشفافية القوائم المالية ومخرجاتها المحاسبية.

- إتباع محافظ الحسابات منهجية عمل واضحة تمكنه من إبداء رأيه الفني.

- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات –تبسة–.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع

يمكن إرجاع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أسباب موضوعية .

1- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في إثراء المعلومات حول محافظ الحسابات.

- الميول الشخصي في معالجة الدراسة وارتباطها بالتخصص

2- الأسباب الموضوعية:

- الطلب المتزايد على محافظ الحسابات من قبل المؤسسة الاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية التي تحيط بالسوق الجزائرية.

- تسليط الضوء على عمل محافظ الحسابات باعتبار أن عمله زبدة العمل المحاسبي، حيث يكون آخر طرف في عملية المراجعة الحسابية.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعة هده الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مدى استقلالية محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات.
- إثراء قدرة محافظ الحسابات في الحفاظ على موثوقية وشفافية القوائم المالية ومخرجاتها المحاسبية.
- التعرف على مدى قدرة محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء وحالات الغش المحاسبية والممارسات الغير القانونية.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مهنة المراجعة والخدمات التي يقدمها محافظ الحسابات والتعرف على الطرق والأساليب والإجراءات المتبعة من طرفه من اجل تحسين الأداء التسييري للمؤسسة وضمان الشفافية في التسيير وكذلك توضيح دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركة.

سادسا: حدود الدراسة

1- الحدود الموضوعية: تشمل مفاهيم المراجعة، محافظ الحسابات وحسابات الشركات.

2- الحدود الزمنية: تتعلق بفترة التربص للفترة الممتدة من 01-04- 2020 إلى غاية 18-08-2020 بمكتب محافظ الحسابات.

3- الحدود المكانية: مست الدراسة عدة مكاتب محافظي الحسابات بتبسة

سابعا: منهج الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي باستعراض مختلف لمفاهيم النظرية المتعلقة بمراجعة الحسابات ومحافظ الحسابات وحسابات الشركات في الفصل النظري.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على دراسة ميدانية من خلال توزيع استبيان وتحليل نتائج عن طريق برنامج التحليل الإحصائي spss.

واعتمدنا في كل الدراسة على منهجية إمراد المعتمدة على المناهج الأكثر ملائمة مع دراستنا

ثامنا: مرجعية الدراسة

تم الاعتماد على مراجع مختلفة من بينها الكتب والمذكرات والجرائد والمجلات وقانون 01/10 بالإضافة إلى الاستبيان ووثائق محافظي الحسابات لولاية تبسة.

تاسعا: هيكل الدراسة

لمعالجة الجوانب المختلفة لموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسين كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار المفاهيمي لمراجعة الحسابات ومحافظ حسابات وحسابات الشركات الذي يحتوي ثلاثة مباحث ألا وهي:

المبحث الأول: مفاهيم الأساسية حول مراجعة الحسابات، محافظ الحسابات وحسابات الشركات و يحتوي على ثلاثة مطالب، المطلب الأول ماهية مراجعة الحسابات و يتكون من ثلاثة فروع، المطلب الثاني الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات ويتكون من ثلاثة فروع، المطلب الثالث مدخل عام حول حسابات الشركات ويتكون من ثلاثة فروع.

المبحث الثاني: منهجية محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات، ويحتوي على ثلاثة مطالب، المطلب الأول التخطيط لعملية المراجعة ويتكون من ثلاثة فروع، المطلب الثاني تجميع أدلة الإثبات ويتكون من ثلاثة فروع،المطلب الثالث إعداد تقارير محافظ الحسابات ويتكون من ثلاثة فروع.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث ويحتوي على ثلاثة مطالب، المطلب الأول عرض الدراسات السابقة باللغة العربية، المطلب الثاني عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية، المطلب الثالث أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

الفصل الثاني بعنوان: دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات –تبسة–، حيث أيضا على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات – تبسة– ، ويحتوي على ثلاثة مطالب،المطلب الأول مكتب محافظ الحسابات والخدمات التي يقدمها ، المطلب الثاني الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات، المطلب الثالث الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية، و يحتوي على ثلاثة مطالب، المطلب الأول تحديد مجتمع وعينة الدراسة، المطلب الثاني أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات، المطلب الثالث الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحصيل البيانات.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، ويحتوي على ثلاثة مطالب، المطلب الأول عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية و الوظيفية، المطلب الثاني تحليل نتائج متغيرات الدراسة، المطلب الثالث اختبار الفرضيات.

وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة والمتضمنة اختبار الفرضيات ومجموعة من النتائج والاقتراحات الخاصة بموضوع البحث.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي لمراجعة الحسابات،

محافظ الحسابات وحسابات الشركات

تمهيد :

إن ظهور التطور العلمي أدى إلى تغيير كل الأفكار والمبادئ الاقتصادية التي كانت سائدة قبل ذلك، من تنظيمها وعملها بحيث يظهر هذا جليا من خلال إن فصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا فلم يعد للمالك أي دخل في تسيير المؤسسة بل له الحق في تعيين شخص مستقل يمثله في مراجعة حسابات المؤسسة، ومن هنا ظهرت المراجعة مما أدى إلى ظهور محافظ الحسابات.

إن محافظ الحسابات يباشر مجموعة من الإجراءات الفنية يطلق عليها المراجعة المحاسبية للمستندات والسجلات والقوائم المالية ليتمكن من إبداء رأيه الفني والمحايد عن مطابقة تلك البيانات.

مما سبق، تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مراجعة الحسابات ومحافظ الحسابات وحسابات الشركات.**
- ✓ **المبحث الثاني: منهجية محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات.**
- ✓ **المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مراجعة الحسابات ومحافظ الحسابات وحسابات الشركات

في هذا المبحث تم استعراض الإطار النظري للمتغيرات الثلاث، حيث تضمن المطلب الأول ماهية مراجعة الحسابات، أما المطلب الثاني فخصص للإطار المفاهيمي لمهنة محافظ الحسابات، بينما المطلب الثالث كان مدخل عام حول حسابات الشركات.

المطلب الأول: ماهية مراجعة الحسابات

لابد قبل التطرق لمحافظ الحسابات إن نبين ونعرف أهم مراحل المراجعة وما هي مختلف تعاريفه، وكذا أهمية وأهداف المراجعة ومختلف أنواعها وخصائصها، لمحاولة إن تكون نظرتنا كاملة لكل ما يتعلق بمحافظ الحسابات.

الفرع الأول: التطور التاريخي وتعريف مراجعة الحسابات

قبل التطرق إلى مختلف التعاريف للمراجعة لابد من تقديم لمحة تاريخية عن المراجعة

أولا: التطور التاريخي لمراجعة الحسابات

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل إشباع حاجاته، عكس المحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود وحدة قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، إلا إن الأمر يختلف بالنسبة لمراجعة ومراقبة الحسابات، إذ إن هذه الأخيرة لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته لفحص حسابات النظام من حيث مدى التطبيق لتلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها .

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، فالمراجعة ترجع الى حكومات قدماء مصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، حيث كان المراجع في ذلك الوقت يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء وبالتالي صحتها، لذلك سنورد جدول نميز فيه بين مختلف المراحل التاريخية للمراجعة كالآتي [1]:

[1]– سارة ميسي، **مساهمة مراجع الحسابات في تدقيق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تبسة، 2018–2019، ص03 .

الجدول رقم(01): التطور التاريخي لمراجعة الحسابات

الفترة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب.	معاقبة السارقين على اختلاس الأموال حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب	منع الغش، ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتاكيد مصداقية الميزانية.
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1970	الحوكمة البنوك، المساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة إن تضام القوائم المالية التاريخية.
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
ابتداء من 1990 إلى يومنا هذا	الحكومة هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ضل احترام

			المعايير ضد الغش العالمي

المصدر :سارة ميسي،**مرجع سبق ذكره،** ص 04.

ثانيا: تعريف مراجعة الحسابات:

لقد تعددت تعاريف المراجعة من مرجع لآخر وسنبرز البعض منها في ما يلي:

تعريف 01:مراجعة الحسابات تعرف على إن ها:"فحص ناقد يسمح بالتأكد من المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الازدراء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية سلامة وشفافية القوائم المالية".[1]

تعريف 02:وضعت جمعية المحاسبين الأمريكيين تعريف عام للمراجعة بأنها : "عملية منظمة للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة الاقتصادية وتحديد مدى الاتساق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعة وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة".[2]

تعريف03:جاء هذا التعريف على لسان جمعية المحاسبة الأمريكية: "المراجعة هي عملية منتظمة للحصول على الخزائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".[3]

من التعاريف السابقة يمكن إن نستخلص تعريف شامل لمراجعة الحسابات بمعناها المتطور والحديث ماهي إلا نظام يهدف إلى إبداء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعينة بحماية ممتلكات المؤسسة التي محل الدراسة إذن يمكننا القول بأنها تقوم بها بعثة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهات الحكومية بالنسبة للقطاع العام.

[1]– زاهدة عاطف سواد،**مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1430ه_2009م، ص17.

[2]– محي الدين، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المالية والمحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية 2007–2008،ص5.

[3]– احمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1436ه_ 2015م، ص 9.

الفرع الثاني: خصائص وأنواع مراجعة الحسابات

توجد خصائص لمراجعة الحسابات تتميز بها، ونستطيع نقول عنها مراحل التي تمر بها عملية المراجعة وكذلك هنالك إن واع المراجعة سيتم التطرق إليها.

أولا: خصائص مراجعة الحسابات.

من خلال تحليلنا للتعاريف السابقة يتضح لنا إن تدقيق الحسابات ترتكز على خصائص تشمل أربعة عمليات أساسية ألا وهي الفحص التحقيق التقييم والتقرير في الجدول التالي نقوم بعرض عمليات مراجعة الحسابات[1]:

الجدول رقم(02):خصائص مراجعة الحسابات

الفحص	هو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحامية.
التحقيق	يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية حتى يتمكن المدقق من التأكد والاطمئنان صلاحية وعدالة القوائم الإنتاجية، ومن ثم إبداء رأيه لفني المحايد على ثقة، وذلك على ضوء مجموعة من أدلة إثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف عليها في مهنة مراجعة الحسابات.
التقييم	ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ضل الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها حتى يطمئن المدقق على صحة وسلامة عمليات التقييم.
التقرير	يقصد به بلورة نتائج الفحص التحقيق والتقييم والإفصاح عنهما بطريقة فنية محايدة لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال المركز المالي في نهاية فترة مالية معينة لوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات.

المصدر: محمد فضل مسعد، خالد راغب خطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 1430ه-2009م، ص ص18، 19.

[1]- محمد فضل مسعد، د. خالد راغب خطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 18_19.

مما سبق يمكن القول بان المراجعة الحسابية من خصائصها:

- عملية تدقيق الحسابات تحتاج مزاولتها إلى تأهيل علمي عال؛
- تدريب مهني متخصص.
- النتائج النهائية لعملية تدقيق الحسابات أساسا هو إبداء رأي مهني فني ويقصد بهذا إبداء وجهة نظر أو تقرير أو تقييم؛
- تعتمد أساسا على الجهد الذهني بصفة أساسية.

ثانيا:أنواع مراجعة الحسابات.

يوجد إن واع متنوعة من تدقيق الحسابات كل منها يختلف حسب الزاوية التي ينظر منها إلى عملية تدقيق الحسابات والتنوع المتعدد هو في الحقيقة تنوع وصفي لا يؤثر في أي من مفهوم أو أصول أو جوهرة تدقيق الحسابات ذاتها.

وبشكل عام يمكن تصنيف هذه الأنواع حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي :

الجدول رقم(03) :أنواع مراجعة الحسابات

أنواع عملية مراجعة الحسابات	
من حيث نطاق عملية المراجعة	مراجعة كاملة
	مراجعة جزئية
من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة	مراجعة نهائية
	مراجعة مستمرة
من حيث الهيئة التي تقوم بعملية المراجعة	مراجعة داخلية
	مراجعة خارجية
من حيث درجة الإلزام بعملية المراجعة	مراجعة إلزامية
	مراجعة اختيارية

من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ	عادية
	فحص لغرض معين

المصدر : خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط5،2010، عمان، ص 27.

وفيما يتبع من هذا الفرع شرح لجميع هذه الأنواع المتباينة:

1- المراجعة من حيث نطاق عملية المراجعة

أ- **المراجعة الكاملة :** وهنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، وقد كان هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيليا أي يقوم المراجع بفحص القيود غيرها.

ب- المراجعة الجزئية :وهنا يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كان يعهد إليه بالمراجعة النقدية فقط، أو جرد المخازن...إلخ وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل وإنما يقتصر تقرير المراجع على ما حدد له من مواضيع.[1]

2-المراجعة من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة.

أ- **المراجعة النهائية :**ويكلف المراجع بالقيام بمثل هذه المراجعة بعد إن انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا، وهي ميزة لهذا النوع من المراجعة

ب- المراجعة المستمرة: وهنا يقوم المراجع بمراجعة الحسابات والمستندات بصفة مستمرة بحيث يقوم بزيارات متعددة للمنشأة طوال الفترة التي يراجعها، ثم يقوم نهاية السنة بمراجعة الحسابات الختامية والميزانية، ومن الواضح إن هذا النوع يصلح لمراجعة المنشآت الكبيرة حيث يصعب مراجعتها عن طريق المراجعة النهائية.[2]

[1]- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 27 28

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص28،29

3- المراجعة من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات المراجعة.

أ- **المراجعة الداخلية :**ويقوم بهذه المراجعة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للمنشأة، وذلك من أجل حماية أموال المنشأة ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

ب- المراجعة الخارجية :وغرضه الرئيسي الوفاء في التقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالية، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعينة، ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع، ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالمراجعة المحايد أو المستقل.[1]

4- المراجعة من حيث درجة الإلزام

أ- **المراجعة الإلزامية:**وهو ذلك المراجع الذي نص القانون على وجوب القيام به، فقد نص قانون الشركات الأردني رقم(22) لسنة 1997 على وجوب مراجعة حسابات الشركات المساهمة، فأصبح إلزاميا، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك ولا تقدم تقارير بحساباتها الختامية ومراكزها المالية المراجعة من قبل مراجعي حسابات مرخصين، ويشار إلى هذا النوع أحيانا بالمراجعة القانونية ولا يصح إن يكون هذا إلى مراجعة كاملة.

ب- المراجعة الاختيارية : وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به، وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية ولشركات الأشخاص (التضامن العادية،التوصية البسيطة والمحاصة) في الأردن وقد يكون لذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل .

5- من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ.

أ- **المراجعة العادية :**هو فحص البيانات المثبتة في السجلات والدفاتر، والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المراجع الفني المحايد حول ذلك.

وغالبا ما يلجأ المراجع إلى إتباع المراجعة الاختيارية، ويعتبر مسؤولا بالطبع عن أي إهمال أو تقصير في ممارسته لحذره المهني أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المشروع تحت المراجعة.

[1]- **المرجع نفسه**، ص 30.

ب- الفحص لغرض معين :ويكون هذا النوع من المراجعة بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص، وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع المراجعة قد سبق مراجعتها مراجعة عادية بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال. [1]

الفرع الثالث: أهمية وأهداف مراجعة الحسابات

لقد صاحب تطور مهنة المراجعة تطور ملحوظ في مدى أهميتها من الأطراف العديدة والمتنوعة التي تعتمد على تقرير المراجع وأيضا تطور أهدافها ومدى التحقق والفحص.

أولا: أهمية مراجعة الحسابات.

تظهر أهمية المراجعة من الأطراف العديدة والمتنوعة التي تعتمد على تقرير المراجع في تلبية احتياجاتها الواسعة ير متجانسة من المعلومات، جدير بالذكر إن تعدد وتنوع المجموعات للمستخدمة للتقارير المالية واختلاف طبيعة احتياجات كل منها تتابعا لاختلاف مصالحها وأهدافها، ألزم المراجع على ضرورة التعرف على طبيعة تلك الاحتياجات، كي يتسنى له فهم وتصور وتطور دوره ومسؤولياته باعتباره الجهة المحايدة التي تقرر مدى عدالة ومصداقية المعلومات الواردة في تلك التقارير ويمكن تحديد أهم فئات المستخدمين لتقرير المراجع في المجموعات التالية:

01- **الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة:** ويتركز الغرض الرئيسي من تحرير المراجع في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من مراجعة الأداء وتقييم عملية إعداد التقارير عن العمليات المالية المعقدة، إلى جانب اتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية للشركة.

02- **عملية الأسهم:** ويسعون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من مسائل الإدارة والعاملين، واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي.

03- **حملة السندات الحاليون والمحتملون:** وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقييم درجة المخاطرة في المنشاة ومدى قدرتها على الوفاء بمديونيتها.

04- **مجموعة الموظفين واتحاد العمال:** وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية وتقدير الأجور المستقبلية، وفي المفاوضات على اتفاقية مشاركة الأرباح.

05- **الاقتصاديون ورجال البحث العامي:** وحاجتهم إلى معلومات تساعدهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات السياسة العامة والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات.

[1]- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 30-31.

06- **العملاء والموردون والمنافسون:** وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقييم مدى استمرارية تعهدات المنشاة كمصدر للسلع والخدمات، أو كمستهلكة للسلع والخدمات وتقييم القوة التنافسية للمنشاة.[1]

07- **دعاة ومؤسسات حماية البيئة:**يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم الأضرار البيئية الناتجة عن مزاولة المنشاة لنشاطها.

08- **الأجهزة الحكومية:** وهي بحاجة إلى معلومات تستطيع من خلالها تقييم مدى التزام بالقوانين واللوائح وتحقيق أهداف الرقابة والإشراف وفي الاسترشاد بها في القرارات وفي تحديد إدخال الخاضع للضريبة.

09- **نظام المحاكم:** ويحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للشركة لأغراض حالات الأشخاص وتقييم الأصول الضرورية، وفي أغراض الدعاوي القضائية.

10- **الاستشاريين كالمحليين الماليين وبيوت الاستثمار:** وهو بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقييم الموقف المالي للشركة بغرض إجراء النصح للمستثمرين وتوجيه استثماراتهم.

11- **الدائنون والبنوك:** وهذه الفئة بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تحديد مدى إمكانية منح القروض للمنشاة والمساعدة في تحديد مبلغ القرض وشروطه.

12- المستثمرون المحليون: ويحتاجون إلى معلومات تمكنهم من تحديد مدى إمكانية الاستثمار في المنشاة وفي تحديد السعر المناسب للاستثمار

ثانيا: أهداف مراجعة الحسابات

في بدء ممارسة المراجعة كان النظر إليها على إن ها وسيلة الهدف منها هو :

1- اكتشاف الخطأ والغش والتزوير والتلاعب الموجود في الدفاتر والسجلات.

2- إن حصار مهمة المراجعة فقط على تعقب تلك الأخطاء والعمل على اكتشافها.

3- التحقق من الدقة المحاسبية للدفاتر والسجلات.

وقد ساعد وجود هذا الهدف ما يأتي:[2]

1- صغر حجم الوحدات وضآلة عدد العمليات المالية فيها.

2- سيادة نظرية الملكية المشتركة في الفكر المحاسبي.

---

[1]- عبيد سعد شريم، لطف محمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ط3، 2011م، ص 12-14.

[2]- عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2011، ص 12

3- النظر إلى المراجع على إن مهنته هي تعقب الأخطاء الواقعة أثناء تطبيق الإجراءات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية.

وكان من نتائج ذلك على المراجعة ما يأتي :

1- إتباع طريقة المراجعة الشاملة (التفصيلية).

2- التركيز على تحقيق ومراجعة عناصر المركز المالي.

3- مسؤولية المراجع كانت إزاء صاحب المشروع فهي مسؤولية مدنية.

واستمر الحال هكذا حتى قرر القضاء الانكليزي في بعض أحكامه إن الهدف الرئيسي للمراجعة ليس اكتشاف الأخطاء أو الغش والتزوير والتلاعب الموجود في الدفاتر والسجلات المحاسبية وأنه ليس مفروضا على المراجع إن يقوم بعمله وهو يشك في كل ما يقدم إليه من البيانات والمعلومات التي يطلبها ومن هنا بدأ المراجع يفصح عن رأيه الفني المحايد في تقريره عن صحة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية

وكان من نتائج ذلك المراجعة ما يأتي :

1- ظهور أهمية المراجعة الداخلية كوسيلة للرقابة الداخلية.

2- صعوبة إجراء مراجعة تفصيلية والاعتماد على أسلوب المراجعة الاختيارية.

3- أصبح المراجع مسؤولا ليس أمام صاحب المشروع فحسب بل أمام الغير أيضا.

4- الاهتمام بفحص حركة الأموال بجانب فحص مراكز الأموال وظهور أهمية قوائم الدخل بجانب قائمة المركز المالي.

من هذا العرض الموجز نستطيع إن نلخص الأهداف الرئيسية للمراجعة فيما يلي :

1-التأكد من صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد على تلك البيانات.

2-معاونة القائمين على إدارة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أقصى كفاية إن تاجية ممكنة.

3-الحصول على رأي فني محايد مستند على أدلة إثبات قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية.[1]

[1]- عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 13-14

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات

بعد تطرقنا لماهية مراجعة الحسابات فان هذا المطلب يهدف إلى توضيح مختلف الجوانب القانونية لمحافظ الحسابات من خلال مفهومه وشروط ممارسته المهنة تعيينه وموانع تعيينه وكذلك مهامه ومسؤولياته .

الفرع الأول: مفهوم محافظ الحسابات وشروط ممارسته للمهنة

هناك مفاهيم عدة لمحافظ الحسابات كما إن ه لديه شروط يجب عليه العمل بها نذكرهم في ما يلي:

أولا: مفهوم محافظ الحسابات

تعددت المفاهيم التي تناولت محافظ الحسابات نبين منها:

1- عرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكرر 4 على إن ه:

"الشخص الذي يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرية، حسب الحالة، وفي الوثائق الرسالة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على إن نظام الجرد وإذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين".[1]

2- حسب المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/07/29 المتعلق بمهن الأخير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على إن ه:

"بأنه كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[2]

3- تعتبر محافظة الحسابات من إن واع المراجعة الخارجية التي تعد إلزامية بقوة القانون بالنسبة لبعض الأنواع من المؤسسات التي حددها المشرع ... يتولى من خلالها شخص مهني مؤهل ومستقل التعبير عن رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وحسابات النتائج، ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أي إن محافظ الحسابات ينصب عملها على الجانب المحاسبي والمالي.[3]

---

[1]- القانون التجاري،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، مطبوعات بيرتي، 2007، الجزائر، ص 188.

[2]- المادة 22، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 42، ص 7.

[3]- شريقي عمر، مسؤولية محافظ الحسابات، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف01 العدد 12 السنة 2012، ص 94.

من هذه التعاريف نستخلص إن : محافظ الحسابات هو الشخص المؤهل علميا وعمليا لتدقيق حسابات المؤسسة، ويتمتع باستقلالية خاصة، ويقوم عادة بتدقيق نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية تدقيق إن تقادي قبل إبداء رأيه في عدالة المركز المالي.

ثانيا: شروط ممارسة المهنة

لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، يجبإن تتوفر الشروط الآتية:

01- أن يكون جزائري الجنسية.

02- أن يجوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الأتي:

أ- بالنسبة لمهنة خبير المحاسب،إن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترف بمعادلتها.

ب- بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات،إن يكون حائزا الهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.

ج- بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد،إن يكون حائزا الشهادة الجزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة.

03- أن يتمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية.

04- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.

05- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالحسابية وان يكون مسجلا في الهدف الوطني لخبراء المحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

06- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 من القانون 01/10.

- تمنح الشهادات والإجازات المذكورة في البندين أو أعلاه من معهد التعليم المختص التابع لوزير المكلف بالمالية أو المعاهد المعتمدة من طرفه.

- لا يمكن الالتحاق بمعهد التعليم المختص أو المعاهد المعتمدة إلا بعد إجراء مسابقة للمتسابقين الحائزين لشهادة جامعية في الاختصاص تحدد عن طريق التنظيم.

- تمنح الشهادة والإجازة المذكورة في البند ج أعلاه من طرف مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزير المكلف بالتكوين المهني، أو من طرف المؤسسات المعتمدة من طرفه أو من طرف مؤسسات التعليم العالي.[1]

الفرع الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات

أن ضرورة الاستقلالية والحياد التي يتوجب توفرها في محافظ الحسابات أوجبت وضع ضوابط قانونية لحماية ممارسي هذه المهنة وضمان مصداقية عملهم ولهذا جاء القانون10-01 من الجريدة الرسمية لتحديد أساسيات تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات.

أولا: تعيين محافظ الحسابات

لتدقيق ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة محاسب معتمد بكل استقلالية فكرية وأخلاقية، يعتبر متنافيا مع هذه المهن في مفهوم هذا القانون:

1-كل نشاط تجاري لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية.

2-كل عمل مأجور ينقضي قيام صلة خضوع قانوني.

3-كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري، غير تلك المنصوص عليها في المادة 46.

4-الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة.

5- كل عهدة برلمانية.

6- كل هذه انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة .

- يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في اجل أقصاه شهر واحد من تاريخ مبادرة عهدته.
- يتم تعيين مهني لاستخلافه يتولى تصريف الأمور الجارية لمهنته.

[1]- المادة 8، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

- لا تتنافى مع ممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية، طبقا للتشريع الساري المفعول وكذا الحالات المذكورة في المادتين 46 و62 من هذا القانون.[1]

ثانيا: موانع تعيين محافظ الحسابات

يمنع محافظ الحسابات من:

1- القيام مهنيا بمراقبة حساب الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

2-القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة.

3-قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير.

4- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.

5-ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة غير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.

6- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد اقل من ثلاث سنوات من إن تهاء عهدته.

- زيادة على حالات تنافي والموانع المنصوص عليها خصوص في المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى، لاسيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال الثلاث السنوات الأخيرة كما حافظي الحسابات لدى الشركة أو الهيئة.

- توسيع نفس حالات التنافي والموانع وتلك المذكورة في المادتين 64 و65 أعلاه إلى أعضاء شركات محافظة الحسابات.

- يمنع لخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد، القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

- إذا استقدمت الشركة أو الهيئة محافظين للحسابات أو أكثر، فان هؤلاء يجب إن يكونوا تابعين لنفس السلطة أو لا تربطهم أية مصلحة ولا يكونوا منتصبين إلى نفس شركة محافظة الحسابات.

- إذا أراد الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد إن يمارس نشاط منافيا بصفة مؤقتة كما هو منصوص عليه في المواد أعلاه، يتعين عليه طلب إعفائه من الجدول لدى لجنة الاعتماد

[1]- المواد من 3 إلى 15،مرسوم تنفيذي رقم 11-32 مؤرخ في 27 جانفي 2011، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،العدد 7، ص ص23،24

في اجل أقصاه شهر واحد من تاريخ بداية نشاطه وتمنح لجنة الاعتماد الموافقة إذا كانت المهمة الجديدة المهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة.

- يمنح الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية.

- كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

- تطبيق هذه الموانع أيضا على الشركات والتجمعات الممارسة للمهنة.[1]

الفرع الثالث: مهام ومسؤولية محافظ الحسابات.

تتمثل مهام ومسؤولية محافظ الحسابات في ما يلي:

أولا: مهام محافظ الحسابات

يطلع محافظ الحسابات بالمهام التالية:

1- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

2- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمة أو الشركاء أو عاملي الفحص.

3-يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرية أو المسير.

4- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

5- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته إن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

ونخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

[1]- المواد من 64 الى 70، القانون رقم 10-01، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 10،11.

عندما تعد الشركة أو الهيئة الحسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

- **يترتب على محافظ الحسابات إعداد:**[1]

1- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على إن نظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر.

2- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء.

3- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

4- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.

5- تقرير خاص حول الامتيازات الخاص الممنوحة للمستخدمين.

6- تقرير خاص حول تطور السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاستهلاكية.

7- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.

8-تقرير خاص حول حالة ملاحظة تمديد محتمل على استمرار الاستغلالية.

9- تحدد معايير التقرير وإشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة والى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم.

ثانيا: مسؤولية محافظ الحسابات

محافظ الحسابات يمارس مهنته تحت مسؤوليته الخاصة وعلى كل من يعملون تحت مسؤوليته من خبراء ومساعدين يختارهم هو ومن هنا يمكن ذكر مسؤوليات محافظ الحسابات التي تكمن في النقاط التالية :[2]

- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة في العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.
- يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه.
- ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون.

[1]- المادة 23- 24- 25، القانون رقم 10-01،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[2]- القانون رقم 10-01، **مرجع سبق ذكره**، المواد من59 إلى 63،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، ص 10

- ولا يعتبر امن مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا اثبت إن ه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وانه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وان لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال اقرب جمعية عامة بعد اطلاع عليها.

- في حالة معاينة مخالفة يثبت إن ه اطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.

- يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية امام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.

- تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:

أ-الإنذار.

ب- التوبيخ.

ج- التوقيف المؤقت لمدة قصاها ستة أشهر.

د- الشطب من الجدول.

ويقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام اللجنة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها. تحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.

المطلب الثالث: مدخل عام حول حسابات الشركات.

تتكون حسابات الشركات(القوائم المالية) من ميزانية وجدول حسابات الشركات، كما تتضمن أيضا جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة وأخيرا ملحق القوائم المالية

الفرع الأول: عموميات حول الميزانية وجدول حسابات الشركات

إن الكشوفات المالية هي التي تساعد المراجع على إعداد القوائم المالية لإعطائه صورة صادقة عن المركز المالي وهذه الكشوفات سنتطرق إليها ابتداء من الميزانية وجدول حسابات الشركات.

أولا : عموميات حول الميزانية

تعددت التعاريف المتعلقة بموضوع الميزانية وتفاوتت من حيث شموليتها وتكاملها ومن بين هذه التعاريف نذكر :

الميزانية:"هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال وترخص بها.1

تعتبر الميزانية العامة للدولة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة ،عادة ما تكون سنة2

الميزانية عبارة عن بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة. [3]

تعتبر الميزانية أحد مكونات القوائم المحاسبية والمالية وتلعب دورا إعلاميا، فهي تمد مختلف الأطراف بالمعلومات التي تخص المؤسسة وبالتالي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، هؤلاء الأطراف ممكن إن يكونوا داخليين مثل إدارة المؤسسة أو خارجين مثل البنوك، المستثمرين أو إدارة الضرائب، لذلك نجد إن المبادئ والطرق التي تحكم كيفية عرض الميزانية ومحتوياتها تتأثر برغبات الجهة أو الطرف الذي له أولوية أو أفضلية في المحيط المحاسبي.

و في ما يلي التصنيف الذي يبرز محتوى الميزانية

1- الأصول

عرف النظام المحاسبي المالي الأصول بأنها الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و الموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، فشرط إدراج الأصل هو التسيير والقدرة على تحقيق منافع اقتصادية للكيان ، ومن خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة أن الأصول التي يستأجرها الكيان لهدف ما تعتبر ضمن عناصر الأصول وتدرج في الميزانية وتنقسم الأصول إلى:

- أصول غير جارية
- أصول جارية

---

[1]- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 و المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد35 ، المادة 03، ص 03 .

[2]- سليمان نسرين، **إصلاح الميزانية وتحديث تسيير قطاع الخدمات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه، تسيير المالية العامة ، 2011-2012.

[3]- مدونة صالح محمد الفرا للعلوم المالية و الإدارية ، الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع 2020/03/15، الساعة: 25 14 -sqarra wordpress.com

ميزت النظام المحاسبي المالي بين الأصول الجارية وغير جارية بقولها " تشكله عناصر الأصول الموجهة لخدمة الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، وأما الأصول التي ليس لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصول جارية" وتحتوي الأصول غير جارية على ما يلي:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات الكيان، مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية؛

- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير المواجهة لأن يتم تحقيقها خلال أثنى عشر شهرا ابتدءا من تاريخ الإقفال.

أما الأصول الجارية فتحتوي على ما يلي:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية؛

- الأصول التي يتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات القصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال اثنى عشر شهرا؛

- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استخدامها للقيود .

2- الخصوم

الخصوم هي الالتزامات الراهنة للكيان الناجمة عن أحداث اقتصادية ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة للمنافع الاقتصادية إذا فالخصوم تشمل الالتزامات الحالية التي تقع على عاتق الكيان الناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية والتي يتم الوفاء بها مقابل نقصان في الموارد التي من المنتظر أن تحقق لكيان منافع اقتصادية، وتنقسم الخصوم إلى:

- خصوم غير جارية ؛

- خصوم جارية.

فرق المشروع الجزائري بين الخصوم الجارية وغير جارية من خلال ما جاء في القترة الثانية من المادة 22 من المرسوم التنفيذي08- 156بقوله " تصنف الخصوم الجارية عندما

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛

- يجب تسديدها خلال أثنى عشر شهر الموالية لتاريخ الإقفال.[1]

[1]- رفيق يوسفي، **دور النظام المحاسبي في تفعيل طرق تقييم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،تخصص –محاسبة و تدقيق – تبسة ، 2015-2016 ، ص 39-40.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

جدول جول حساب النتائج هو كشف ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية دون الأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب، ويكشف من خلال الفرق بين النواتج والأعباء النتيجة الصافية والسنة المالية.

وتمثل نواتج السنة المالية تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شركة مدا خيل أو زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم نتيجة نشاط الكيان، كما تشمل استعادة خسائر القيمة والاحتياطات ، إذا النواتج هي منافع اقتصادية أو مدا خيل حققها الكيان نتيجة نشاطه خلال الدورة المحاسبية وتظهر في شكل زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم .

أما أعباء السنة المالية فهي تمثل تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أوفي شكل ظهور أو ارتفاع خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسائر القيمة، وعليه فالنتيجة الصافية للسنة المالية تساوي الفارق مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء او النواتج، وتكون النتيجة الصافية ربحا عندما يكون هناك فائض في النواتج مقارنة بالأعباء وخسارة في الحالة العكسية، ويجب أن يتضمن حساب النتائج على الأقل على المعلومات التالية

- حوصلة الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية؛
- نواتج الأنشطة العادية؛
- النواتج المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير عادية؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إ عدادها في نهاية كل فترة محاسبية حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة ، وحدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حساب النتائج يجب اعتمادها من طرف كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:[1]

- حساب النتائج حسب الطبيعة؛
- حساب النتائج حسب الوظيفة.

الفرع الثاني: أساسيات حول جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق القوائم المالية

في ما يلي سنعرض باقي الكشوفات المالية التي تضم كل المعلومات التي تخص استخدامات جدول السيولة والمعلومات المرتبطة بحكة رؤوس الأموال الخاصة، وكذلك كل المعلومات الضرورية لفهم العمليات الواردة في القوائم على التوالي:

أولا جدول سيولة الخزينة

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، ويعطي صورة صادقة عن دخول وخروج الموجودات المالية الحاصلة أثناء الدورة المحاسبية والمعلومات التي تخص استخداماتها، ويقدم ما يلي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية، أي الأنشطة التي تولد تدفقات نقدية من غير الأنشطة المرتبطة بالاستثمار والتمويل؛
- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار، أي العمليات المرتبطة بسحب وتحصيل أموال واقتناء أو بيع أصول طويلة الأجل؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل، أي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض؛
- تدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل ، أي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض؛

[1]- رفيق يوسفي،**مرجع سابق**، ص 41.

– تدفقات متأتية من فوائد وحصص أسهم.

وهناك العديد من النماذج لجدول سيولة الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات متخصصة وفرق بحث ومحللين وغيرهم ، ولكل نموذج خصوصياته في التحليل تتناسب مع كل حالة، إلا أن المشرع الجزائري أعطى طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة وهما:

_ الطريقة المباشرة ؛

_ الطريقة غير مباشرة.[1]

ثانيا: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كا عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية ، ويجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية:

– النتيجة الصافية للسنة المالية ؛

– تغيير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل التي تِثر مباشرة على رِوس الأموال ؛

– النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن تصحيح أخطاء هامة؛

– عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديدات ... إلخ)؛

– توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

وتكمن أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة في ربطها لحسابات النتائج والميزانية ، فهي تفصح عن التغير الناجم عن حساب النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة ، كما تقوم برصد تغيرات بنود الأموال الخاصة بين أول و آخر الدورة المحاسبية

ثالثا:ملحق القوائم المالية.

يحتوي ملحق القوائم المالية على كل المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف عن ممتلكات الكيان ووضعيته المالية ونتيجة نشاطه، نذكر منها :

[1]- رفيق يوسفي،**مرجع سابق**، ص ص 41-42.

– معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوف كلما كانت هامة ؛

– المعلومات المكملة لفهم أفضل للكشوف المالية ؛

– المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة أو المؤسسات المشتركة ، والفروع والشركة الأم ؛

– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح وأشمل.

وقدم النظام المالي العديد من نماذج الجداول التي يمكن إدراجها في الملحق، والتي تفيد في فهم أفضل للقوائم المالية :

– جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير جارية ؛

– جدول الإهتلاكات ؛

– جدول المؤونات ؛

– جدول خسائر القيمة عن تثبيتات والأصول الأخرى غير جارية ؛

– جدول المساهمات للفروع والوحدات المشتركة :

– كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية.

ثانيا : جدول تغير الأموال الخاصة.

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، ويجب إن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية :

أ. النتيجة الصافية للسنة المالية ؛

ب. تغير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال ؛

ج. النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن تصحيح أخطاء هامة ؛

د. عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديدات...إلخ) ؛

ه. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

وتكمن أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة في ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فهي تفصح عن التغير الناجم عن حساب النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية، وما ينجم عنه

من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد تغيرات بنود الأموال الخاصة بين أول وآخر الدورة المحاسبية.[1]

ثالثا : ملحق القوائم المالية

يحتوي ملحق القوائم المالية على كل المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف عن ممتلكات الكيان ووضعيته المالية ونتيجة نشاطه، نذكر منها :

- معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوف كلما كانت هامة ؛
- المعلومات المكملة لفهم أفضل للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة أو المؤسسات المشتركة، والفروع والشركة الأم ؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح وأشمل.

وقدم النظام المالي العديد من نماذج الجداول التي يمكن إدراجها في الملحق، والتي تفيد في فهم أفضل للقوائم المالية :

- جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير جارية ؛
- جدول الإهتلاكات ؛
- جدول المؤونات ؛
- جدول خسائر القيمة عن تثبيتات والأصول الأخرى غير جارية ؛
- جدول المساهمات للفروع والوحدات المشتركة :
- كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية.[2]

الفرع الثالث: مسلك مراجع الحسابات في مراجعة حسابات الشركات

المراحل التي يسلكها مراجع الحسابات في مراجعة حسابات الشركات تكمن في ثلاث مراحل إلا وهي:

---

[1]– رفيق يوسفي، **المرجع نفسه**، ص 44

[2]– رفيق يوسفي،دور النظام المحاسبي في تفعيل طرق تقييم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص 45

أولا: الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

1-الإشغال الأولية: خطوة يطلع المراجع من خلالها على الوثائق الخارجية عن المؤسسة، مما يسمح له من التعرف على محيطها ومعرفة القوانين والتنظيمات الخاصة بالقطاع، وما كتب حوله وخصوصياته وحول مهنة المؤسسة أحيانا مما يمكنه من استخراج معايير المقارنة ما بين مؤسسات القطاع.

2- الاتصالات الأولى مع المؤسسة المراجعة: يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على المسؤولية ومسيري مختلف المصالح ويجري حوار معهم ومع من يشتغل معهم، أكثر من غيرهم أثناء أداءه للمهمة، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها، وعليه إن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه فقد يتعذر عله تكرارها.

3-انطلاق الأشغال: يحصل المراجع على نظرة عامة، شاملة وكاملة حول المؤسسة بعد قطع مختلف الخطوات وجمع معلومات تتصف بالديمومة نسبيا في ملف هو الملف الدائم، كما يمكن في نهاية هذه المرحلة إعادة النظر في برنامج تدخله المسطر.[1]

ثانيا: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

1- جمع الإجراءات:يتعرف المراجع على نظام المراقبة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه الملخصات المكتوبة وغير مكتوبة، إن نظام المراقبة الداخلية نظام شامل، وحسب النظرية العامة للنظام فانه يتكون من أنظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وكل نظام جزئي حسب نفس النظرية، يمكن إن يجزأ بدوره إلى أنظمة جزئية.

مثال: عملية البيع للزبائن، إذ يجمع المراجع الإجراءات المكتوبة إذ كان مكتوب حول عملية البيع كوجود دليل أو بدون ملخص لها بعد حوار مع القائمين على إن جازها.

2- اختبارات الفهم: يحاول المراقب أثناء هذه الخطوة فهم النظام المشبع وعليه إن يتأكد من إن ه فهمه وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من إن ه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه لعمليات ففي المثال المعطى (عملية البيع للزبائن)، يأخذ المراجع بعض طلابيات الزبائن، ويقارنها بسندات تسليم السلع، كما يقارنها بفواتير البيع المحررة وبتحركات الجزء عبر أماكن معينة.

[1]- محمد بوتين، **التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص ص 45-44

إن هذا الاختبار ذو أهمية محدودة، الهدف من ورائه هو تأكد المراقب من إن الأجراء الموجود، إن ه مفهوم وانه أحسن تلخيصه وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه.

3- التقييم الأولي للمراقبة الداخلية: بالاعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية باستخراجه مبدئيا، لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير). تستعمل في هذه الخطوات في الغالب استمارات مغلقة أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها أما بنعم أو لا (الجواب بنعم ايجابي، الجواب ب لا سلبي) وعليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه وذلك من حيث التطور، أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.

4- اختبارات استمرارية: يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من إن نقاط القوة المتصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط القوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة.

إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع إن يكون على يقين بان الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل غلط. .[1]

5- التقييم النهائي لنظام المراقبة الداخلية: باعتماده على اختبارات الاستمرارية السابقة ذكر يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو لعدم تطبيق لنقاط القوة هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي تتوصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام.

وكما إن ه يسهل أو يصعب فحص الحسابات والقوائم المالية حسب مدى جودة المراقبة الداخلية بتعبير أخر إن جودة هذا النظام تجعل المراجع يخفف تدقيقاته وتحرياته المباشرة وان ضعفه يجعله يتعمق أكثر في ذلك.

يتحيز النظام الجيد بتنظيم داخلي جيد ويحدد بكل وضوح:

أ- وظيفة ومسؤولية كل فرد في المؤسسة في شكل مكتوب.

ب- نظام يعطي الرخصة اللازمة ويراقب كل العمليات، في شكل إجراءات وطرق العمل التي ينبغي إتباعها عند إن جاز كل عملية من عمليات التي تقوم بها المؤسسة.

ج- لتحقيق أهداف نظام المراقبة الداخلية وتطبيق محتواه، وجود موظفين ذوي كفاءات عالية وإخلاص في العمل يؤمنون إن تحقيق هذه الأخيرة لأهدافها تحقيق لأهدافهم.

---

[1]- محمد بوتين، التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص44-47.

ثالثا: فحص الحسابات والقوائم المالية

تنجز المرحلة الأخيرة من مراحل المراجعة في عدة خطوات وهي:

1- تحديد أثار تقييم المراقبة الداخلية

لقد سبق القول إن التنظيم النهائي للنظام سيؤدي إلى تسهيل أو تعقيد المهمة، أي يؤدي إلى توسيع أو تضييق برامج التدخل النموذجية المسطرة، فالنظام الجيد يعفي المراجع من المراقبة المباشرة لشمولية وحقيقة التسجيلات، كما إن النظام المليء بالعيوب، خاصة الناحية النظرية له قد يؤدي به إلى استحالة القيام بفحص الحسابات وإعطاء رأي حولها.[1]

2- اختبارات التجانس والتطابق

يسمح هذا النوع من الاختبارات للمتدخل التحقق أولا من تجانس وتطابق أو عدمه، المعلومات المحاسبية والمعلومات في الميدان، إن الرغبة هنا هي اكتشاف فيما إذا كان هناك انحراف، تتم اختبارات التطابق والتجانس عن طريق الاطلاع على المعلومات المحاسبية:

أ- الاطلاع على موازين المراجعة.

ب- فحص سريع للقيود الكبيرة وتدقيق للعمليات الممركزة والاطلاع كذلك على المعلومات خارج المحاسبة:

- ✓ الموازنات.
- ✓ الإحصائيات التجارية.
- ✓ لوحة القيادة.
- ✓ العقود.
- ✓ محاضر الاجتماعات.

ج دون نسيان من جهة أخرى، القيام بمقارنات عن طريق عن طريق عمليات حسابية:

- ✓ تطور الهامش الإجمالي.
- ✓ نفقات المستخدمين.
- ✓ استهلاكات الاستثمارات.

د- القيام بمراجعة قياسية من سنة إلى أخرى.[2]

---

[1]- محمد بوتين، التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، **مرجع سبق ذكره**،ص 48.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 51

3- إنهاء عملية المراجعة

على المراجع في نهاية الأمر إن يصدر راية حول المعلومات المالية وذلك إن هاء للمهمة وكذلك ما يكفي من الأدلة والإثباتات التي تؤديه هذا الرأي وتدعمه ولم يبقى للمراجع قبل إن يبدي راية في هذه القوائم إلا إن يتأكد من أوراق عمله وان يقوم بمراقبة مختلف العمليات التي تمت بعد نهاية الدورة المحاسبية والتي تكون لها أثار على القوائم المالية أو تقدم تغييرات لعمليات تمت في الدورة المحاسبية تحت المراجعة، ومن اجل القيام بهذه الخطوات على أكمل وجه يستعين المراجع في مهامه بعدة تقنيات وطرق تساعده وتسهل عليه تنفيذ عمله وتضمن له النتائج التي سيتوصل إليها تتصف بالصحة والدقة والشمولية ومن بين التقنيات التي يستعملها المراجع في المرحلة الأخيرة من عملية المراجعة ما يلي:

تحديد أثار تقييم المراقبة الداخلية، تمثل هذه الخطوة بالنسبة للمراجع نقطة إن طلاق في فحص الحسابات، حيث يقوم فيها المراجع بإعادة النظر في برنامج تدخله على ضوء النتائج التي توصل إليها في المرحلة السابقة فيقوم بتوسيع وتضييق تدخله وفق حجم نقاط القوة ونقاط الضعف وجود نظام الرقابة الداخلية.[1]

4- المشاهدات العينية:

تعتبر المشاهدات العينية إن حجج وسيلة للتأكد من صحة الجزء فيما يتعلق بالمخزونات والاستمارات وكذلك الخزينة وليس المقصود هنا إن يعين المراجع جميع المخزونات والاستمارات ونما يقوم بفحص إن تقادي الطريقة التي تتم بها الجرد في المؤسسة ثم المراجعة باستعمال تقنيات السير.

5- المراجعة الحساسية:

يقوم المراجع وفق هذا النوع بالتأكد منإن التسجيل المحاسبي يتم وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ويعتبر دليل يستعمله المراجع للحكم على صدق القوائم المالية النهائية.

6- الربط بين المعلومات والمقاربات: يتمثل هذا النوع في إيجاد ارتباط بين عناصر القوائم المالية بمشيداتها في السنوات السابقة أو نفس السنة لمعرفة الظروف التي تؤثر فيها مثل القروض والفوائد وهي أدلة غير ايجابية تخضع للتقدير الشخصي بدرجة كبيرة.[2]

---

[1]- محمد بوتين، التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 54-60.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 48-66.

الشكل رقم(01) : مسلك مراجع الحسابات.

مسلك مراجع الحسابات

الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة :

01.الأشغال الأولية : التعرف على الوثائق الخارجية ؛

02.الاتصالات الأولى مع المؤسسة : التعرف على الوثائق الداخلية، حوار، زيارات ميدانية، تحديد المقاييس، إعادة النظر في البرنامج.

فحص وتقييم الإجراءات :

03.جمع الإجراءات :استعمال خرائط التتابع، كتابة ملخصات إجراءات، ملخص إجراءات الأدلة كبيرة الحجم

04.اختبارات التطابق(الفهم) :تتبع بعض العمليات للتأكد من حقيقة ووجود النظام

05. تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية :نقاط القوة والضعف للنظام(التصور)

06.اختبارات الاستمرارية : اختبارات التأكد من نقاط المطابقة

07. تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية :نقاط قوة النظام، ضعف التطبيق وضعف التصور،ضعف النظام ككل وجود حلول أو عدم وجودها

فحص الحسابات :

08. تحديد آثار نظام الرقابة الداخلية :تخفيف البرنامج، تدعيم البرنامج

09.اختبارات السريانية والتطابق :

اختبارات الطابق(إعادة النظر في المعلومة، مقارنة عن طريق العمليات الحسابية)

اختبارات التطابق بواسطة الوثائق الداخلية

اختبارات التطابق بواسطة المصادقات الخارجية

اختبارات التطابق عن طريق المشاهدة المادية

10. إن هاء عملية المراجعة :التأكد من مدى توفر المبادئ المحاسبية

فحص الأحداث ما بعد الميزانية

فحص تقييم القوائم المالية والمعلومات الإضافية

إعادة النظر في أوراق العمل (إصدار رأي)

المصدر :محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره،** ص 54.

المبحث الثاني: منهجية محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات.

قبل إن يصادق محافظ الحسابات بتنفيذ مهمته عليه إن يجمع بمختلف جوانب عمله، حيث إن ه يباشر مهمته بإتباع منهجية لابد من القيام بها وهي التخطيط لعملية المراجعة وجمع أدلة الإثبات وإعداد التقرير النهائي الذي يكمل مهمته، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

الشكل رقم(02) : منهجية محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات

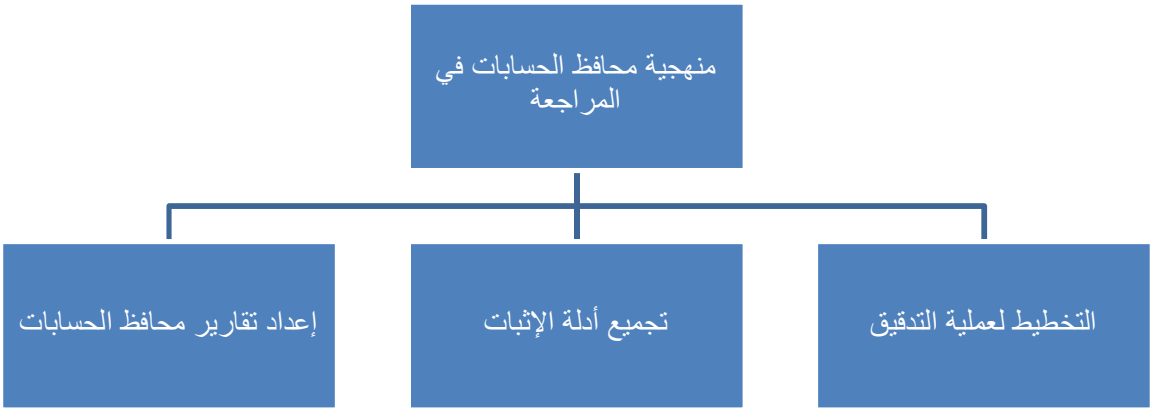

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره**، ص 127.

المطلب الأول: التخطيط لعملية التدقيق

يخصص محافظ الحسابات وقتا معينا للتخطيط لعملية المراجعة، لأن التخطيط الملائم لعمل محافظ الحسابات يساعد في التأكد من إن العناية الملائمة قد أعطيت مجالات هامة في عملية المراجعة، ويساعد على توزيع الأعمال بشكل ملائم على المساعدين وتنسيق العمل الذي يتم من قبل المحافظين الآخرين والخبراء، إن مدى التخطيط يختلف استنادا إلى حجم المؤسسة وتعقيدات المراجع وخبرة محافظ الحسابات مع المؤسسة ومعرفته بطبيعة العمل.

الفرع الأول:خطة التدقيق

لا شك في إن التنفيذ السليم الناجح لعملية مراجعة الحسابات يتوقف على مدى الدقة الذي يتم بها إعداد خطة المراجعة وهي التي ترتبط بشكل مباشر بنطاق عملية الحسابات المراد القيام بها

والمتطلبات الأساسية عند قيام مراجع الحسابات بوضع خطة مراجعة الحسابات قبل التنفيذ ويتم وضع الخطة بمراعاة ما يلي :

أولا: التأكد من صحة تعيينه

حيث تتلف إجراءات التعيين بحسب الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات ففي حالة المنشاة الفردية وشركات الأشخاص يتم تعين مدقق الحسابات بموجب عقد مكتوب يوضح نطاق المهمة التي كلف بها وإذا لم يكن هناك عقد مكتوب فعلى المراجع إرسال خطاب لذوي الشأن يفيدهم بقبول عملية المراجعة وموضحا به جميع التفاصيل التي سيقوم بتنفيذها حتى يكون ذلك بالنسبة له مرجعا عند اللزوم

أما بالنسبة لشركات المساهمة فان تدقيقها إلزامي حيث يتم تعيين المراجع عن طريق قرار من الجمعية العمومية أو عن طريق مجلس الإدارة وذلك بتفويض من الجمعية العمومية.[1]

ثانيا. التأكد من نطاق عملية تدقيق الحسابات

إن تحديد نطاق ومدى عملية مراجعة الحسابات يتوقف على الكيان القانوني للمنشاة محل تدقيق الحسابات بحيث يختلف باختلاف إن واع المنشأة ففي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص يحدد المراجع بوضوح مدى ونطاق المهمة المكلف بها في عقد مكتوب فقد تكون عملية مراجعة الحسابات شاملة لجميع الدفاتر والسجلات وقد تكون مراجعة جزئية تهدف إلى تحقيق غرض معين كمراجعة الإيرادات بقصد اكتشاف بعض الاختلاسات أو القيام بعملية جرد البضاعة لتحديد قيمة العجز...

أما بالنسبة للشركات المساهمة تكون عملية تدقيق الحسابات شاملة وإلزامية وانه ليس هناك تحديد لنطاق وعملية تدقيق الحسابات تفرض على مراجع الحسابات فقانون الشركات يتضمن بصفة عامة تحديدا دقيقا للمراجع من حقوق وما عليه من واجبات ومدى ما يلقى عليه من مسؤوليات ويكون للمدقق الحق في الاطلاع على كافة الدفاتر والسجلات وبرنامج تنفيذها[2]

ثالثا: حصول المدقق على المعلومات الأساسية

من المهام الأساسية التي يقوم بها المراجع قبل وضع الخطة والبرنامج قيامه بالحصول على البيانات والمعلومات الأساسية عن المنشاة محل مراجعة الحسابات ولعل الهدف من وراء ذلك هو تسهيل مهمته بإلقاء الضوء على كثير من المشاكل التي قد تصادفه أثناء القيام بعملية المراجعة ففي

[1]–محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، **مرجع سبق ذكره**، ص 127

[2]– **المرجع نفسه**، ص 128.

حالة شركات الأشخاص يطلع المراجع على عقد الشركة لمعرفة :رأس المال/حصص الشركاء كيفية توزيع الأرباح والخسائر ومن له حق الإدارة من الشركاء مرتبات الشركات المدينين حدود المسحوبات فوائد رأس المال والمسحوبات وكذلك معرفة توزيع السلطات والمسؤوليات بين العاملين والمنشاة

أما في الشركات المساهمة يقوم المراجع بالحصول على البيانات الأولية والاطلاع على عقد التأسيس والقانون النظامي للشركة والهيكل التنظيمي وحدود السلطات الممنوحة لمجلس الإدارة ومعرفة من لهم حق التوقيع الإداري والمالي على المستندات المختلفة ومعرفة رأس مال المنشاة وتوزيعه على الأسهم القرارات والأحكام الخاصة بالفترة المالية وكيفية تكوين المخصصات والاحتياطات وتوزيع الأرباح وأسلوب إعداد القوائم المالية.[1]

رابعا: فحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الأعمال السابقة

قيام مدقق الحسابات بدراسة دقيقة للنظام المحاسبي المطبق في المنشاة وذلك بالاطلاع على الدفاتر والسجلات سواء كانت محاسبية أو إحصائية، اختيارية أو الأمية، ودراسة طرق وأسلوب الدورة المحاسبية والدورة المستندية، والحصول على قائمة من المسؤولين عن إنشائها، والاطلاع على نتيجة الأعمال والمركز المالي عن سنوات سابقة ودراسة تقرير المراجع السابق وفحص أي تحفظات تناولها التقرير السابق أو وردت بتقارير مجلس الإدارة.

خامسا: القيام بزيارات ميدانية على موقع المنشأة والعاملين

لعل من المهم إلمام مدقق الحسابات قبل إعداد خطة وبرنامج مراجعة الحسابات، القيام بزيارات ميدانية لمعرفة مواقع المنشأة (المركز الرئيسي والفروع)والإدارات والأقسام وذلك للتعرف على النواحي الفنية والمخرجات النهائية للمنشأة ، ومواقع الأقسام الحساسة كالزينة ومخازن المواد الخام وقطع الغيار ومخازن المنتجات الجاهزة ومعرفة تسلسل العمليات في مراكز الإنتاج ...

سادسا: فحص ودراسة وتقييم نضام الرقابة الداخلية

باعتبار إن الرقابة الداخلية تعد بمثابة نقطة الانطلاق الأولى يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لأنها هي مركز إن طلاق مراجع الحسابات للتخطيط ووضع برنامج تنفيذ عملية مراجعة الحسابات ، وعليه يجب التأكد من وجود نضام قوي للرقابة الداخلية ، بحيث يزيد درجة

[1]– محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **المرجع نفسه**، ص 128–129.

الثقة في مخرجات النظام المحاسبي ، من قوائم وتقارير وتوفير المعلومات الملائمة ، ولذلك فان على المدقق قبل وضع خطة وبرنامج المراجعة عليه مراعاة ما يلي:

01- تحديد مدى كفاية نضام الرقابة الداخلية كأساس يعتمد عليه في التخطيط ووضع برنامج تدقيق الحسابات وتحديد كمية الاختبارات بما يحقق أهداف المراجعة بأقصى كفاءة واقل تكلفة ممكنة

02 – فحص وتقييم نضام الرقابة الداخلية بقصد التأكد من تحقيقه للأهداف المطلوبة منه، واكتشاف أوجه الضعف والثغرات في النظام إن وجدت واقتراح الحلول المناسبة لتلافيها وأساليب دراسة وتقييم نضام الرقابة الداخلية.[1]

الفرع الثاني: برنامج المراجعة

يحتاج محافظ الحسابات عند القيام بالتخطيط لعملية مراجعة البيانات المالية إلى تصميم برنامج المراجعة.

أولا : مفهوم برنامج مراجعة الحسابات

يعرف برنامج مراجعة الحسابات بأنه عبارة عن وصف لإجراءات المراجعة ، التي سيتم اتباعها عند تنفيذ عملية المراجعة لتحقيق الأهداف المطلوبة من عملية الفحص ، كما يعرف بأنه الخطة التي يرى المراجع ضرورة اتباعها ، لفحص مدى سلامة الأدلة التي استخدمت في إعداد القوائم الختامية.[2]

وهو عبارة عن قائمة تحتوي على إجراءات المراجعة الواجب إتباعها لتحقيق من البنود الواردة

بالقوائم المالية بغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا، وهذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لعملية المراجعة

كما يبين هذا البرنامج معلومات أخرى مثل الزمن المعياري والزمن الفعلي للتحقق من بند معين أو عمل إجراء معين، وهو يساعد على إرشاد المساعدين.[3]

ثانيا :أهداف وأغراض برنامج مراجعة الحسابات

يمكننا اختصار أهداف وأغراض برامج مراجعة الحسابات في ما يلي:

---

[1]– محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، **مرجع سبق ذكره**،ص 130 .

[2]– **المرجع نفسه**، _د. ص 131

[3]– زاهرة عاطف سواد،، مراجعة الحسابات والتدقيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 76

يستخدم برنامج المراجعة كخطوات تفصيلية لخطة مراجعة الحسابات ، حيث يبين نطاق الفحص

_ تحديد الإجراءات التفصيلية للمساعدين دون تضارب أو ضياع للوقت

_ يستخدم البرنامج للدلالة على الخطوات والعمل المنجز

_ يعتبر البرنامج وسيلة تدريبية للمساعدين، وفي نفس الوقت أداة لتحديد مسئولية الأداء المهني

_ يساعد تنفيذ برنامج مراجعة الحسابات في التأكيد على مدى دقة خطة مراجعة الحسابات[1]

ثالثا :أنواع برنامج مراجعة الحسابات

يوجد إن واع متعددة لبرامج مراجعة الحسابات، وهي التي تترجم خطة مراجعة الحسابات لتنفيذ عملية المراجعة، إلا إن الشائع استخدامه في الحياة العملية نوعين من البرامج يطلق على النوع الأول برامج مراجعة الحسابات العام، أما النوع الثاني فيسمى بالبرنامج الخاص.

01. برنامج المراجعة العام

وهو برنامج معياري وثابت يحتوي على جميع إجراءات المراجعة والتي يمكن استخدامها في أغلب عمليات المراجعة مع تعديله ليصبح يناسب عملية مراجعة معينة، وقد تم ذلك مع بعض المراجعين على إن ه يجعل من عملية المراجعة مجرد عملية روتينية لقتل روح الإبداع والابتكار لدى المراجع وتنقص من استقلالية تفكيره وتقديره الشخصي، هذا بالإضافة إلى إن تعقد عمليات الشركات وتنوع نشاطها واختلاف إن ضمتها المحاسبية قد تجعل من برنامج المراجعة العامة غير ذي نفع، ومع هذا يرى البعض إن ه يوفر الوقت والجهد ويحوي جميع الإجراءات والتي ينتقي منها المراجع ما يراه مناسبا وضروريا لعملية مراجعة معينة بحيث لا يغفل عن أي إجراء قد يكون مهما

02. برنامج المراجعة الخاص

و الذي يعد خصيصا لعملية مراجعة معينة أخذا في الاعتبار طبيعة وحجم ونشاط الشركة وكذلك إن ذمة الرقابة الداخلية، ويعتبره الذين نفذوا البرنامج العام إن ه مفضل عليه، وأيا كان نوع المستخدم في عملية المراجعة فلا يجب على المراجع تتبعه حرفيا (الكفاءة العملية والخبرة) حيث إن ه قد تظهر بعض المشاكل والنقاط الأخرى أثناء عملية المراجعة والتي تكن في الحسبان وبالتالي لم تذكر الإجراءات الخاصة بها ، لذلك عليه توخي الدقة والحذر عند تنفيذه لعملية المراجعة وإضافة أي إجراءات أخرى قد يراها ضرورية لإتمام عملية المراجعة.[2]

[1]– محمد فضل سعد، خالد راغب الخطيب،دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات،**مرجع سبق ذكره**، ص 132–133

[2]– زاهرة عاطف سواد،، مراجعة الحسابات والتدقيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

الفرع الثالث: أوراق العمل

تعرف ملفات العمل على إن ها: السجلات التي يحتفظ بها محافظ الحسابات والتي تشمل الإجراءات التي تم تطبيقها، والمعلومات التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات ذات الصلة التي تم التوصل ليها خلال أداء عملية التدقيق [1]

يتمثل الهدف العام لأوراق العمل في مساعدة محافظ الحسابات على تقديم تأكيد مناسب بأن التدقيق قد تم أدائه وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وتحديدا توفر أوراق العمل التي تتعلق بمراجعة القوائم المالية في السنة الحالية، أساسا للتخطيط، ألا وهي سجلا للأدلة التي تجمعها ونتائج الاختبارات، بيانات تحدد نوع تقرير المراجع الملائم، وتكون أساسا للفحص الذي يقوم به المشرفون والشركاء لعل أعضاء الفريق، عندما

يخطط محافظ الحسابات لأداء المراجعة عن السنة حالية على نحو ملائم، يجب إن تتاح المعلومات الضرورية التي تستخدم كإطار مرجعي في أوراق العمل.[2]

ويتم تنظيم أوراق العمل ومحتوياتها في ملفين منفصلين هما :

أولا:الملف الدائم.

يحتوي هذا الملف على بيانات ومعلومات تاريخية لها صفة الاستمرار والدوام ولا تتغير عادة من عام لآخر، ويستفيد منها المراجع لعدة سنوات ويتضمن الملف الدائم البيانات التالية :

1_ نبذة تاريخية عن حياة المنشأة تبين الأحداث الهامة التي مرت بها

2_ التنظيم الإداري للمنشأة واختصاصات الإدارات المختلفة،و أسماء المديرين والرؤساء المسؤولين

3_ صورة من العقد الابتدائي والقانون النظامي للشركة

4_ النظام المحاسبي المتبع في المنشأة بكافة تفاصيله من قواعد وسياسات محاسبية تطبقها المنشأة

5_ الحسابات الختامية والميزانية وتقارير المراجعة لعدة سنوات سابقة

6_ تفاصيل نضام الرقابة الداخلية للمنشأة وأوجه الضعف التي تتضمنها

7_ ملخص للعقود والاتفاقات التي ارتبطت بها المنشأة لمدة طويلة

8_ بيان برأس المال والسندات المصدرة

---

[1]– ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، ط1، السعودية، 2002، ص 300 .

[2]– ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **المرجع نفسه**، ص 301

9_ ملخص لقرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة

10_ تحليل أرقام بعض الحسابات مثل رأس المال، القروض طويلة الأجل نسبة مجمل الربح لكل منتج...إلخ[1]

ثانيا :الملف الجاري

يتضمن هذا الملف كافة أوراق العمل الخاصة بالسنة الحالية التي يجري عنها المراجعة، ويتضمن الملف الجاري البيانات التالية :

1_ نسخة من الحسابات الختامية والميزانية التي أعدتها المنشأة وتقرير مجلس الإدارة المرفق بها

2_ برنامج المراجعة

3_ ميزان المراجعة الذي سيتم العمل على أساسه

4_ ملخص لسجل الملاحظات

5_ صورة من قرار الجمعية العامة الخاص بتعيين المراجع

6_ صورة من الخطاب المرسل إلى العميل بقبول مهمة المراجعة

7_ ملخصات وصفية تبين ما تم من إجراءات المراجعة ، وأدلة الإثبات التي تم جمعها، ونتائج المراجعة،وتعليق المراجع عليها

8_ جداول تفصيلية للحسابات المختلفة تظهر الأرصدة الأصلية المستخرجة من الدفاتر والتسويات وصولا للأرصدة النهائية

9_ ملخص لمحاضر جلسات الإدارة والجمعية العامة خلال السنة

10_ ملخص لقيود التسوية التي أجرتها المنشأة خلال السنة[2]

[1]–عبيد سعيد شريم، لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط3، صنعاء، 2011م، ص 129–130

[2] _ عبيد سعيد شريم، لطف حمود بركات، **مرجع سبق ذكره**، ص 131

الشكل رقم(03) : التخطيط لعملية المراجعة

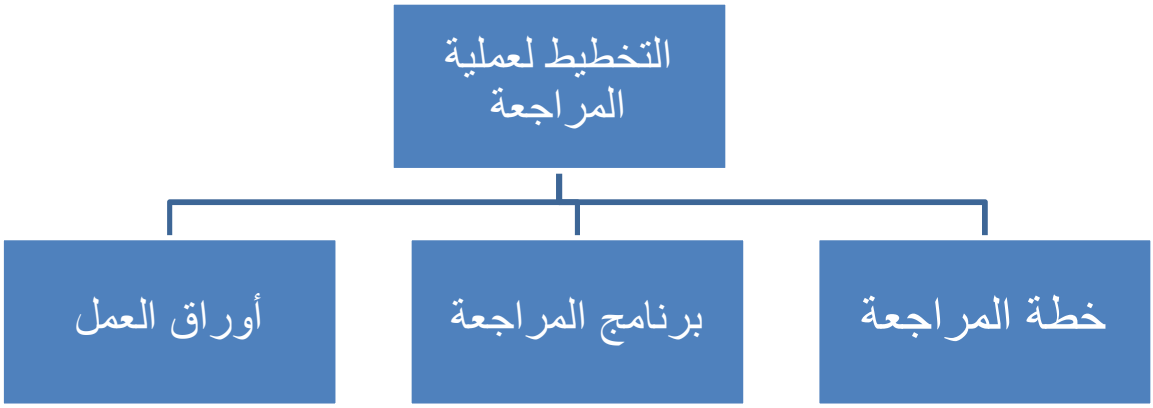

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على وليم توماس، أمرسونهنكي، **المراجعة بين النظري والتطبيق**، ط4، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1409م، ص 304

المطلب الثاني: تجميع أدلة الإثبات

عرفت المراجعة سابقا بأنها عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم أدلة للإثبات متعلقة بالنتائج والقوائم الاقتصادية، ولهذا فان أدلة الإثبات هي كل ما من شانه إن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عوض ن معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية.

الفرع الأول:طبيعة أدلة الإثبات

لقد تعددت التعاريف التي تناولت تعريف الأدلة لكنها جميعا تشترك فيأنها: "حصول محافظ الحسابات على أدلة تمكنه من استخلاص رأي فني محايد على القوائم الحسابية التي يقوم بتدقيقها".

أدلة الإثبات هي كل ما من شانه إن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيها يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية الدقيقة الاقتصادية، فمعظم جهد المراجع الذي يبذل في تكوين رأيه عن القوائم المالية إن ما يتمثل في جمع وتقييم أدلة وقرائن المراجعة، أي إن المراجع الحيادي يجب عليه جمع تلك الأدلة التي تساعده على الحكم ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإصدار هذه الأحكام والتقديرات فان على المراجع الخارجي إن يحقق ويتوفى المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي يتطلب:

"جمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي تمثل أساسا معقولا ومناسبا لتكوين الرأي بخصوص القوائم المالية موضع الفحص".

وبالطبع فإننا نلاحظ من هذه النشرة لمعايير المراجعة إن أدلة الإثبات يجب إن تتصف بالكفاية والصلاحية كما نلاحظ أيضا إن إجراءات جمع أدلة الإثبات إن ما تشمل الفحص والملاحظة والاستعلام أو الاستفسارات أو المصادقات وأخيرا فان النشرة قد أوضحت إن هذه الأدلة تمثل أساسا معقولا ومناسبا لتكوين

رأي المراجع.[1]

ويمكن بصفة عامة تقسيم أدلة الإثبات التي تدعم وتؤكد القوائم المالية إلى قسمين حسابين رئيسيين:

1-البيانات المحاسبية الأساسية.

2- كل معلومات الإثبات الأخرى.

وتشمل بيانات المحاسبية الأساسية كافة بيانات دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ العام والمساعد وكل التسجيلات الرسمية المختلفة للعميل كأوراق العمل التي تبين تخفيض التكاليف ومذكرات التسويات الحسابية البنك، فكل هذه السجلات تدعم مباشرة القوائم المالية فضلا عن إن ها تمثل جانبا هاما من أدلة إثبات ومع هذا فان هذه البيانات المالية لا تمثل في ذاتها تدعيم كاف للقوائم المالية التي يجب إن تدعم أكثر بواسطة أدلة إثبات أخرى يتم جمعها والحصول عليها من خلال تطبيق إجراءات المراجعة والتي تتمثل في المستندات الأساسية مثل الشيكات والفواتير والعقود والمصادقات وأية مستندات أخرى مكتوبة كما إن ها تشمل أيضا المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال ما يقوم به المراجع من استفسارات واستعلامات وملاحظات وفحص مادي أو عملي وأساليب فحص تحليلية أخرى، ومما لاشك فيه إن مثل هذه الأدلة للإثبات سوف تسمح أو تمكن المراجع من الوصول إلى رأي فعال من المعلومات المحاسبية ويختبر أو يتحقق المراجع بصفة عامة من المعلومات المحاسبية عن طريق التحليل والتدقيق وتنتج الإجراءات المعمول بها في عملية محاسبة وإعادة جمع ومراجعة العمليات الحسابية، ومطابقة القيم المسجلة في الدفاتر بقيم أخرى حيادية تم الحصول عليها من خارج المجموعة الدفترية اما الاختيار والتحقق من معلومات الإثبات الأخرى فيتم من خلال الفحص المستندي

[1]- وليم توماس، أمرسونهنكي، المراجعة بين النظري والتطبيق،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 304-305.

والفحص أو الجود الحيادي والعملي لموجودات المنشاة وملاحظات إجراءات التشغيل والاستفسار من الأشخاص المسؤولين والمصادقات التي يحصل عليها المراجع من أشخاص خارج المنشاة.[1]

الفرع الثاني: كفاية وملائمة أدلة الإثبات: (العوامل المؤثرة في كمية الأدلة والقرائن)

تتعلق الكفاية بمقدار أو حجم أدلة الإثبات الضرورية لتدعيم رأي المراجع والصلاحية بنوعية الدليل ولا توجد إرشادات قاطعة ومحددة للحكم على كفاية الأدلة وإنما تشترك لتقدير المراجع ولكن بمعرفة عامة يجب على المراجع دراسة العوامل التالية لتمكين من إجراء الحكم والتقدير.

1- طبيعة العنصر موضع الفحص.

2- درجة المخاطرة للنسبية المرتبطة بالعنصر موضع الفحص.

3- الأهمية النسبية للعنصر موضع الفحص.

4- تكلفة الحصول على الدليل للعنصر موضع الفحص.

5- شمول الدليل لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها عملية التدقيق.

والشرح الكامل لهذه النقاط تكمن في:

1- ملائمة الدليل لطبيعة العنصر: يعني الارتباط بين العنصر موضع التدقيق والدليل فمثلا الوجود الفعلي يتناسب مع الأصول الملموسة بيمنا لا يتناسب مع الأصول الغير ملموسة.

2- درجة المخاطرة النسبية المرتبطة بالعنصر موضع الفحص:إذا إن تاج المراجع إلى درجة كبيرة من التأكد من صدق وعدالة عرض القوائم المالية أو احتمال وجود أخطاء لهذه القوائم مما يؤثر في عدالتها، ففي هذه الحالة يقوم المراجع بتجميع اكبر قدر ممكن من الأدلة والبراهين التي تؤكد عدالة وسلامة القوائم، والمخاطرة مرتبطة بطبيعة العنصر ونظام الرقابة المطبقة عليه مثل درجة المخاطرة في عنصر النقدية.

3- الأهمية النسبية: وتظهر الأهمية النسبية للعناصر عندما يؤثر عدم شموله أو الإشارة إليه في القوائم على قرارات مستخدمي المعلومات أو على صدق وعدالة القوائم المالية وبالتالي تزداد كمية الأدلة والبراهين الواجب الحصول عليها بكبر درجة الأهمية النسبية للعنصر.

4- **تكلفة الحصول على الدليل للعنصر موضع الفحص:**ويعتبر هذا العامل إلى تحليل تكلفة الحصول على الدليل والمنفعة المرجوة منه وقياس التكلفة والمنفعة أمر صعب في أحوال كثيرة أما إذا كانت

[1]- وليم توماس، أمرسونهنكي، **المراجعة بين النظري والتطبيق،مرجع سبق ذكره**، ص ص 305-306.

درجة المخاطرة عليها عالية ولابد من الحصول على الدليل مهما كانت تكلفة، ففي هذه الحالة يجب الحصول على الدليل أو التحفظ في تقريره أو يمتنع عن إبداء رأي.[1]

5- شمول الدليل لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها عملية التدقيق: وتعني جمع الأدلة الكافية لتحقيق أهداف عملية التدقيق ففي الكثير من الحالات لا يكفي دليل واحد لتحقيق هدف التدقيق، فملا الوجود الفعلي لا يحقق هدف الملكية، عليه يجب الحصول على دليل للتأكد من ملكية العنصر.

حجية الأدلة والقرائن:لكي تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية يجب إن تتناسب مع الظروف التي تم في ظلها الحصول عليها، حيث تستخدم الحجية كأداة مخاتلة بين الأدلة المختلفة وقد تم وضع بعض الأسس أو الاعتبارات التي يمكن للمراجع أخذها في الاعتبار في عملية جمع أدلة الإثبات والمتمثلة في الأتي:

1- الجهة التي تم الحصول على الدليل منها:على هذا الأساس فان الأدلة المتحصل عليها من مصادر خارجية أقوى في حجتها ودرجة الاعتماد عليها من تلك المصادر عن مصادر داخلية.

2- جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية:أن درجة الاعتماد على الأدلة المعتمدة في ظل نظام الرقابة الداخلية جيد وفعال اكبر من القرائن المعتمدة في ظل الرقابة الداخلية غير فعال وذلك لازدياد نسبة احتمال حدوث أخطاء أو مخالفات منها.

3- طرق الحصول عليها: الطريقة التي يعمل عليها المدقق بنفسه بواسطة احد أفراد هيئة التدقيق اقوي من دلالتها ودرجة الاعتماد عليها من القرائن المتحصل عليها من خلال الغير، فمثلا عندما تتوفر لدى المراجع الكفاءة في استخدام الحاسوب الآلي يستطيع قراءة واختبار وطبع المعلومات التي يستطيع استخدامها كأدلة الإثبات فان هذه الأدلة أقوى من إذا ما تم الاستعانة بخبرات في علم الحاسوب ليسوا من أفراد فرقة المراجعة.[2]

الموضوعية:

القرينة الموضوعية اشد وأقوى في الاعتماد عليها من القرينة المعتمدة على الحكم الشخصي للمدقق حيث إن المستند المستوفي الشروط المذكورة في المراجعة المستديمة أكثر موضوعية من الاستشارات والمحادثات الشخصية حيث يحتمل إساءة فهمها أو تدوينها بأسلوب لا يعبر عن المقصود من الإجابات المتحصل عليها المراجع.

---

[1]- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص 161- 162.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 153_154.

الفرع الثالث:وسائل الحصول على أدلة الإثبات

إن عملية التدقيق التي يقوم المدقق بها لا تخرج عن كونها تتضمن جمع اكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات التي من خلالها يتأكد من صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر أو خطئها.

إن الوسائل التي يلجا إليها المدقق وكذلك الأساليب التي يستخدمها لأجل جمع أدلة الإثبات متعددة وكثيرة ولكن أسلوب ووسيلة نطاق معين وشروط وأحكام معينة يجب الالتزام بها وأخذها بنظر الاعتبار لأجل تحقق تلك الوسيلة والأسلوب الغاية والهدف منها.

إن أهم الأساليب والوسائل المتعارف عليها بين مزاولي مهنة المحاسبة والتدقيق تتمثل فيما يلي:

1- الجرد الفعلي: يعتبر الجرد الفعلي من أدلة الإثبات القوية ويتم عن طريق الحصر (الكمي) للعناصر على طبيعة وخاصة العناصر التي يمكن حصرها وفرزها وقياسها، ومن خلالها يتم التحقق الفعلي لعناصر الأصول، ومن ثم يتم التأكد من صحة وسلامة الأرصدة التي تظهر في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية مثل عناصر الأصول الخاصة بالمخزون والنقدية في الخزينة والأوراق التجارية والاستثمارات في الأوراق المالية والجرد الفعلي كدليل إثبات لا كفي وحده حيث إن ه يتناسب مع جرد الموجودات الملموسة فقط كما إن ه في حالة وجود الأصل ليس دليلا كافيا على ملكيته للوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات وهذا يتطلب الاستناد إلى دليل الإثبات إضافي يساعد في تدقيق وجود الأصل وملكيته وصحة تقويمه ولذلك يعتمد المدقق بجانب عملية الجرد على تدقيق الحسابات المستخدمة، والدفاتر والسجلات المحاسبية ومطابقة الأرصدة مع نتيجة الجرد الفعلي، باعتبار إن الجرد الفعلي وتدقيق الدفاتر والسجلات عمليتان تكملان بعضهما البعض أما عن مسؤولية المدقق عن عملية الجرد الفعلي فانه يوجد شبه اتفاق بين الهيئات المعنية للتدقيق على إن القيام بالجرد الفعلي ليس من اختصاص مدقق الحسابات ويعتبر هذا من اختصاص إدارة المنشاة وتنحصر مسؤولية المدقق في إجراء بعض الاختبارات المطمئنة على صحة الجرد وان يدقق برنامج الجرد والإجراءات التي تمت، وعليه التأكد من طرق تقويم المخزون بأنواعه ولا حرج في الاستعانة بعض الخبراء لجرد بعض الموجودات ويجب إن يتضمن تقريره الفني الإشارة إلى نتائج الجرد والى أي تغير قد يطرأ على ساس كل من الجرد والتقويم لما لمخزون من أهمية على نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية.[1]

[1]- محمد فضل مسعد، خالد راغب خطيب،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 163_164.

2- تدقيق الحسابات الحسابية: نطاق تدقيق الحسابات الحسابية يشمل تدقيق صحة العمليات الحسابية (جمع، طرح، قسمة، ضرب...) للمستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية، وتدقيق المجاميع (الراسية والأفقية) ونقل المجاميع من صفحة إلى أخرى وترحيل العمليات من دفاتر القيد الأولى إلى دفاتر الأستاذ المساعد أو الأستاذ العام، والتأكد من صحة (مراكز الحسابات) ومطابقة الأرصدة محتويات ميزان تدقيق الحسابات وتدقيق صحة العمليات الحسابية في قوائم الجرد، وتدقيق الكشوف التحليلية للموردين والعملاء، تدقيق المعادلات التي يتم على أساسها تكوين الاحتياطات والاستهلاكات، ومطابقة المبالغ الخاصة بها مع السجل في الحسابات الختامية والتأكد من مبالغ عناصر قائمة المركز المالي والمدقق مسؤول عن بذل العناية الكافية للتأكد من صحة الحسابات وقد يستدعي الأمر في بعض الأحيان قيامه بتدقيق بعض مراحل العمل الحسابي تدقيق حسابات كامل.

3-تدقيق الحسابات المستندية: يعتبر تدقيق الحسابات المستندية المحور الأساس في عملية تدقيق الحسابات وليس المقصود بها تدقيق الحسابات المستندية"إجراء مطابقة فقط بين قيود الدفترية والمستندات المؤيد لها، أو استيفاء المسند للنواحي الشكلية فقط وإنما الهدف الأساسي للتدقيق المستندية هو البحث (وراء المستند)، أي التركيز على جوهرة المستند وليس فقط الاكتفاء بالنواحي الشكلية ولا قانونية، بمعنى التأكد من المستند يدل على عملية تمت بالفعل ونفذت في إطار إجراءات سليمة يؤكد صحتها وبديهيتها.

والمستندات الخاضعة للمراجعة نوعان:

أ-مستندات داخلية: هي المستندات التي يتم إعدادها داخل الوحدة الاقتصادية وتبدأ دورتها وتنتهي داخل الوحدة مثل: أذون توريد وصرف النقدية، والمسحوبات من المخازن وما شابه ذلك. ومطلوب من مدقق الحسابات بذل عناية خاصة عند تدقيق المستندات الداخلية لاحتمال التلاعب فيها خاصة إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف.[1]

ب-مستندات خارجية: هي المستندات التي يتم إعدادها بمعرفة الغير وتبدأ دورتها من خارج الوحدة الاقتصادية ثم تنتهي داخل الوحدة، وتواعدها يعد كدليل مؤيد للعمليات التي تمت وهي مثل: فواتير الشراء للمستلزمات السلعية والخدمية والأصول بأنواعها والنفقات الأخرى، ورغم إن المستندات

[1]- محمد فضل مسعد، خالد راغب خطيب،**مرجع سبق ذكره**،ص ص163-164

الخارجية تعد كدليل إثبات أقوى من المستندات الداخلية، إلا إن احتمالات التلاعب فيها وارد، ويجب إن يهتم مدقق الحسابات بفحصها والتحقق منها بعناية كبيرة، كما يجب عليه مراعاة الآتي:

- أن يكون السند موجه باسم الوحدة الاقتصادية.
- تاريخ المستند يكون خلال الفترة المحاسبية موضع تدقيق الحسابات.
- أن يكون المستند أصلا وليس صورة منه (أو بدل فاقد)، ومعتمدا من السلطات التي لها حق الاعتماد.
- أن المستند خاص بأحداث أو عمليات تدخل في نشاط الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات.
- يجب إن يكون المستند مستوفي للنواحي الشكلية والموضوعية والقانونية وخالي من أي شطب أو حذف أو إجراء تعديل بداخله.
- ينبغي على المدقق بعد تدقيق ومطابقة قيمة المستند على القيد المحاسبي الخاص به، التأثير عليه بالإلغاء لعدم تكرار استخدامه.

4- تدقيق الحسابات الفنية: قد يتعرض المدقق أثناء حصوله على أدلة الإثبات والقرائن إلى اختلاف وبجهة نظره مع جهة نظر إدارة الوحدة الاقتصادية وهذا راجع إلى عدم وجود اتفاق بين لمحاسبين على كثير من المفاهيم والمبادئ والقواعد المحاسبية ولا شك إن هذا تأثير في إعداد الحسابات ومن ثمة أدلة الإثبات وينبغي على المدقق جمع الأدلة الكافية في ضوء أصول وأسس معايير تدقيق الحسابات وعليه بذل العناية المهنية الكافية والاستناد إلى طرق وأساليب متعددة: كطلب البيانات والإيضاحات اللازمة سواء من المحتويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية أو الجهات التي تتعامل معها الوحدة. وان يركز المدقق على فحص وتدقيق صحة (التوجيه المحامي) للعمليات التي تمت والمتعلقة بالسنة المالية موضع تدقيق الحسابات، وذلك على ضوء أدلة المبادئ والقواعد والأسس والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها.[1]

5-الشهادات والإقرارات: تعني الإقرار بوجود عملية معينة، أو أصل معين وملكيته للوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات.

ويعتمد مدقق الحسابات على الشهادات الصادرة من الغير خارج الوحدة الاقتصادية كوسيلة لإثبات صحة العمليات وكدليل على ملكية الأعمال، وهذه الشهادات تعتبر وسيلة مقنعة للمدقق حيث إن ها

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 166- 167.

تصدر من جهات رسمية أو جهات موثوق فيها مثل: الشهر العقاري، وزارة الصناعة، وزارة التجارة، إدارة المرور، كما يعتمد على الشهادات الصادرة من البنوك، ومخازن الاستيداع والمعارض التي تحتفظ ببضائع الوحدة كأمانة لبيعها نيابة عن الشركة.

كما يعتمد المدقق إلى حد ما على الشهادات التي تصدرها الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات، ولكن في هذه الحالة ينبغي عليه الاستناد إلى وسائل أدلة إثبات أخرى، للتحقق من صحة هذه الشهادات.

6-المصادقات:هي شكل من إشكال الشهادات أو الإقرارات، تصدر من الشركة وتحت إشراف المدقق، يقرر فيها المدين أو الدائن بصحة أو عدم صحة الرصيد الخاص به الناتج عن عمله مع الشركة في تاريخ معين، ويتم إرسال الرد المدقق مباشرة، وتتقسم المصادقات إلى ثلاثة إن واع: مصادقات ايجابية، مصادقات سلبية، مجردة (عمياء).

أ- **المصادقات الايجابية:** وهي التي يكتب فيها من المرسل إليه الرد سواء كان رصيده بها صحيح أو خطا.

ب-المصادقات السلبية: وهي التي تطلب فيها من المرسل إليه الرد إذا كان رصيده المبين بها صحيح فقط ويعاب على هذه المصادقات إن ها تعتبر عدم الرد دوليا على صحة الرصيد وقد يكون عدم الرد ناتج عن عدم اهتمام المرسل إليه.

ج-المصادقات المجردة: وهي التي لا يذكر فيها مقدار رصيد المرسل أليه المصادقة ويطلب منه تحديد رصيده مع الشركة في تاريخ الميزانية تحت تدقيق الحسابات.[1]

7- البيانات والإيضاحات: في حالة عدم كفاية أو نقص أدلة الإثبات أو أي غموض في البيانات المحاسبية الواردة في المستندات أو الدفاتر يكون من حق المدقق إلزام الشركة بتقديم البيانات والإيضاحات، التي يراها لازمة للإثبات الكافي بصحة العمليات التي يحيطها غموض.

وإذا امتنعت الشركة عن تقديم المطلوب يقوم المدقق بالتقرير عن ذلك كتابة ورقة لمجلس إدارة الشركة وفي حالة عدم تلبية رغبته يرفع الأمر للجمعية العمومية للشركة.

8- التتبع: ويقصد به قيام المدقق بتتبع اثر العمليات بعد إقفال الحسابات في نهاية العام وما يحدث فيها في بداية السنة المالية الجديدة، وعلى سبيل المثال متابعة المصروفات والإيرادات المستحقة، والديون

[1]- محمد فضل مسعد، خالد راغب خطيب،**المرجع نفسه**،، ص 167- 168.

المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها، للتأكد من جدية مثل هذه الحسابات وأنها لم يحدث فيها أي تلاعب أو إن ها كانت وهمية.

ويمكن إن يطلق على عملية التتبع اثر العمليات بأنها عملية فحص وتدقيق إن تقادية فقد يكشف المدقق أمور غير عادية تقود إلى اكتشاف أي نوع من إن واع التلاعب.

9-المقارنات:يمكن إن يطلق على أسلوب المقارنات (الدراسة والتحليل الإنتقادي) حيث إن المقارنات هي عبارة إجراء مقابلة أو المضاهاة بين العناصر قوائم النتيجة والمركز المالي وبعضها البعض خلال نفس الفترة المالية أو عدة فترات مالية سابقة، وذلك للكشف عن أي تغيرات جوهرية أو انحرافات تفيد في كشف أي غطاء أو تلاعب تكون قد حدثت سواء بعمد أو بدون عمد حتى يتأكد المدقق من صحة وصدق وعدالة القوائم المالية.

ومنه أمثلة عن مقارنات: مقارنة نسبة الربح المحقق بين فترات سابقة ومصادر الأموال واستخدامها والعلاقة بين الأصول والخصوم والربط بين الاستثمارات وإيراداتها، ومقارنة الحسابات الإجمالية بمجموع الأرصدة النوعية وما شابه ذلك أي إن المدقق يقوم بعمليات قريبة من التحليل المالي الراسي والأفقي للميزانية.[1]

المطلب الثالث: إعداد تقارير محافظ الحسابات

يعبر المراجع عن رأيه المهني في تقرير المراجعة، ويعتبر هذا التقرير بمثابة خلاصة العمل الذي قام به، لهذا ينبغيان يحدد فيه بوضوح وصراحة نطاق الفحص الذي قام به، وما يراه بالنسبة لعدالة القوائم المالية.

الفرع الأول: تعريف تقرير المراجع.

التقرير هو ختام عملية المراجعة والذي يقصد به بلورة لرأي المراجع الخارجي في شكل تقرير مكتوب للجهات المعنية، والذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة، حيث لتقرير المراجع الخارجي عدة تعاريف سنعرضها على النحو التالي:

[1]- محمد فضل مسعد،خالد راغب خطيب،**المرجع نفسه**، ص ص 168-170

ينظر إلى تقرير المدقق إلى إن ه ذلك المنتج النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية للمؤسسة، ومن ناحية أخرى كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة إلى مستخدمي القوائم المالية أصحاب المصلحة في المؤسسة.[1]

يعتبر تقرير المراجع عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة وأداة أو وسيلة الاتصال، والتي يمكن من خلالها إن يقوم المراجع بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.[2]

يمثل التقرير جانبا هاما في كل من المراجعة وباقي عمليات التصديق الأخرى، حيث إن ها تعمل على إخبار المستخدمين بما قام به المراجع والنتائج التي توصل إليها، ويعتقد المستخدمون إن التقرير هو المنتج الأساسي لعمليات التصديق[3]

تعريف شامل :هو وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد، بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية، بمعناها المهني المتعارف عليها والنظر في ما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها الشركة تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للشركة، ولذلك يعد التقرير الوسيط أو الوسيلة للاتصال ونقل البيانات والحقائق والنتائج والرأي بشكل واضح ومفهوم.

الفرع الثاني: العناصر الأساسية المكونة لتقرير المراجع.

تضمن المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 العناصر الأساسية لتقرير المراجع ويجب إن يشتمل على :

أولا. العنوان :تقرير المراجع المستقل ؛

ثنيا. المرسل إليه : المساهمين أو مجلس الإدارة وفقا للشروط والتشريعات المحلية ؛

ثالثا. فقرة المقدمة : وتتضمن هذه الفقرة ما يلي :

---

[1]–لمايسي سارة، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2015–2016، ص 51.

[2]–ديلمي ناصر الدين، **دور مراجعة الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الغقتصادية،2017–2018، ص 42.

[3]– ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

01. وصف نطاق المراجعة بالتعبير عن إن ه تم وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير المحلية أو أي معايير أخرى مناسبة ؛

02. بيان بأن المراجعة قد تم التخطيط له وأداؤه للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من الانحرافات المادية ؛

03. يجبإن يتضمن تقرير المراجعة ما يلي :

أ. الفحص على أساس اختباري للأدلة لتأييد القيم والإفصاح عنها في القوائم المالية ؛

ب. تحديد التقديرات الهامة المقدمة بمعرفة الإدارة عند تحضير القوائم المالية ؛

ج. تقييم عام للبيانات المالية

04. فقرة الرأي : يجب أن يحدد تقرير المراجع وبوضوح رأي المراجع فيما إذا كانت القوائم الملية تعطي صورة صادقة وعادلة

05. تاريخ التقرير :يجب على المراجع كتابة تاريخ تقريره كما في تاريخ الانتهاء من المراجع حيث إن هذا التاريخ يعلم القارئ بأن المراجع أخذ بعين الاعتبار تأثير الأحداث والعمليات التي علم بها وحدثت حتى هذا التقرير على القوائم المالية وتقريره، حيث إن مسؤولية المراجع هي التقرير عن القوائم المالية المعدة والمقدمة من الإدارة، لذا يجب عليه عدم كتابة تاريخ تقريره قبل تاريخ توقيع واعتماد الإدارة للقوائم المالية ؛

06. عنوان المراجع :يجب إن يتضمن التقرير عنوان محدد لمكتب المراجعة، وعادة المدينة التي يقع فيها مكتب المراجع المسؤول عن المراجعة ؛

07. توقيع المراجع :يجب إن يتضمن التقرير التوقيع، باسم مؤسسة المراجعة أو اسم المراجع الشخصي أو الاثنين معا، حيث إن تقرير المراجع عادة يتم توقيعه باسم مؤسسة المراجعة لأنه يفترض مسؤوليتها عن المراجعة[1]

الفرع الثالث:أنواع التقارير.

توجد إن واع عديدة من تقارير المراجعة قد يقوم المراجع بإعدادها، وهذا التنوع ناتج عن اختلاف رأي المراجع في القوائم المالية التابع لاختلاف النتائج التي يتوصل إليها نتيجة القيام بعملية المراجعة، ويتم إدراج التقسيمات التالية لتقارير المراجعة بأكثر وضوح من خلال هذا الفرع.

[1]– لمايسي سارة،**مرجع سبق ذكره**، ص من 52 إلى 54.

أولا: من حيث درجة الإلزام.

تنقسم التقارير من حيث درجة الإلزام إلى نوعين :

1 – تقارير المراجعة العامة

وهي التقارير التي تعد وفقا للتشريعات والقوانين العامة التي تحكم تنظيم المؤسسات، والتي تفرض على تلك المؤسسات بتقديم مراجعتها على شكل تقرير موقع من طرف مراجع خارجي مستقل ويكون هدفه إبداء رأيه حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية، والمراجع هنا يتحمل كامل مسؤوليته في البيانات والقوائم التي قام بمراجعتها.

وبصفة عامة فالتقارير المالية للمراجعة تتضمن قيام المراجع بالفحص والتحقق من البيانات المالية والمعلومات من عدمها وليس على إجراءات الإدارة التي تعمل على إعدادها وعرضها.[1]

2 –تقارير المراجعة الخاصة

يقصد بها تلك التقارير المرتبطة بمهام محددة نص عليها القانون، والتي يكون المراجع ملزما قانونا بتقديمها في مناسبات خاصة وتكون وفقا لظروف معينة، ومنها يوجد تقرير المراجعة عن الرقابة الداخلية وأيضا تقرير المراجعة لغرض النظام الضريبي، فهي لا تتعلق بنشاط الشركة وإنما تتعلق بأمور محددة نص عليها القانون، وتقدم مستقلة كون إن المسائل التي تعد بشأنها لا تتعلق بباقي التقارير الأخرى.[2]

ثانيا : من حيث نوع إبداء الرأي.

يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع حسب رأي المراجع وهم

1– الرأي النظيف (غير متحفظ) :يطلق على التقرير النظيف اسم التقرير المطلق أو التقرير غير المقيد بتحفظات أو التقرير بدون تحفظات يبين هذا التقرير إن القوائم المالية تعرض بعدالة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية بالانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.[3]

و يصدر هذا النوع من التقارير في حالة توفر الشروط التالية

---

[1]– ديلمي ناصر الدين،، **دور مراجعة الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية،مرجع سبق ذكره**، ص 47.

[2]–**المرجع نفسه**، ص 47.

[3]– لمايسي سارة، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 54.

أ. في حالة حصول المراجع على أدلة وقرائن إثبات كافية، حيث تؤكد هذه الأدلة والقرائن على عدم الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

ب. تأكد المراجع من ثبات المبادئ المحاسبية من فترة مالية إلى أخرى

ج.تأكد المراجع من عدم وجود أية ظروف طارئة يمكن إن تؤثر بشكل جوهري على أرقام القوائم المالية أو تؤثر على فرض الاستمرارية حتى تاريخ إصداره التقرير تأكد المراجع من إن القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي وتشمل على جميع البيانات والمعلومات الإيضاحية التي تجعل تلك القوائم المالية غير مضللة.[1]

الشكل رقم(04): تقرير المراجع النظيف

تقرير المراجع النظيف (غير متحفظ) :

إلى (الجهة المناسبة)

الفقرة التمهيدية

لقد دققنا الميزانية العمومية المرافقة لشركة أ ب ج كما في 31 /N/12 وبياني الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة . إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي على هذه البيانات المالية استنادا الى تدقيقنا .

فقرة النطاق

لقد تم تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها تتطلب هذه المعايير إن نقوم بتخطيط وتنفيذ التدقيق للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري.

ان التدقيق يشمل فحصا ، على أساس اختباري ،للأدلة المؤيدة للمبالغ والمؤيدة للمبالغة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، كما يشتمل التدقيق على تقييم للأصول المحاسبية المستخدمة وللتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة وتقييم للعرض العام للبيانات المالية . وفي اعتقادنا إن تدقيقنا يوفر أساسا معقولا نستند إليه في إبداء رأينا على تلك البيانات المالية.

[1]– ديلمي ناصر الدين،، **دور مراجعة الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية،مرجع سبق ذكره**، ص48–49.

فقرة الرأي

برأينا إن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تمثل بعدالة ،من كافة النواحي الجوهرية ،المركز المالي لشركة أ ب ج في N/12/31 ونتيجة عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

المصدر :خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**،دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، الأردن،2010،ص 99

2 –الرأي المقيد (المتحفظ) :يكون نطاق مهمة المراجعة مقيدا عندما لا يستطيع المراجع الحصول على أدلة مراجعة كافية لتأييد واحد أو أكثر من العناصر المفصح عنها في القوائم المالية، وقد تنشأ هذه القيود نتيجة لظروف خاصة أو بناء على طلب العميل (المؤسسة المراجعة) حيث يعتبر السبب الثاني أكثر خطورة من مجرد سيادة ظروف خاصة أدت إلى محدودية النطاق.

ويجب على المراجعان يبحث ويقيم أسباب امتناع العميل عن تزويده بالأدلة اللازمة ، حتى يستطيع إن يقرر ما إذا كان من الملائم له إن رأيا متحفظا أو يمتنع كليا عن إبداء الرأي.[1]

الشكل رقم(05) :تقرير المراجع المقيد

تقرير المراجع المقيد(المتحفظ) :

فقرة النطاق :

باستثناء ما هو وارد في الفقرة التالية فقد تم تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق ...

فقرات إيضاحية :

[1]– عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة احمد دراية، أدرار، 2017–2018، ص 49.

لم نتمكن من الحصول غلى بيانات مالية مدققة تؤيد استثمار الشركة في شركة زميلة أجنبية مظهرة بمبلغ ...كما في N/12/31 أو للحقوق في إرباح تلك الشركة الزميلة والتي وردت ضمن صافي ربح السنة المنتهية بذلك التاريخ بمبلغ ...كما هو مبين في إيضاح (...) حول البيانات المالية، كما إن ما لم نتمكن من التحقق من قيمة هذا الاستثمار في الشركة الزميلة الأجنبية أو من الحقوق في أرباحها باستخدام إجراءات مراجعة أخرى.

استبعدت الشركة من الممتلكات والالتزامات الواردة في الميزانية العمومية المرفقة لسنة N بعض التزامات عقود الإيجار ابرمتها الشركة خلال السنة N والتي براينا يجب إن تتم رسملتها وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها، وفيما لو تمت رسملة التزامات عقود الإيجار هذه لزادت قيمة الممتلكات بمبلغ ...و الالتزامات طويلة الأجل بمبلغ ...للسنة المنتهية في ذلك المبلغ.

فقرة الرأي :

باستثناء تأثير تلك التعديلات، إن وجدت، والتي كانت ستعتبر ضرورية فيما لو تمكنا من فحص أدلة حول الاستثمار في الشركة الزميلة الأجنبية وأرباحها، وباستثناء تأثير عدم رسملة بعض التزامات عقود الإيجار

هو مبين في الفقرة السابقة، برأينا إن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة X كما في N/12/31 ونتيجة عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 100

3- التقرير برأي سلبي (معاكس): يبدي المراجع رأيا عكسيا أو سلبيا فقط إذا اعتقد إن القوائم المالية محرفة أو مضللة كليا، بمعنى إن ها لا تعبر بوضوح عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها، وحتى يبدي المراجع رأيه يجب إن يكون قد قام بأعمال المراجعة، وأكمل عملية التحقق ووصل إلى قناعة بأن إعداد وعرض القوائم المالية لا يتفق مع المبادئ المحاسبية، ويعني ذلك تأكد المراجع من إن القوائم المالية التي قام بمراجعتها مضللة وأن التحريف

فيها كان جوهريا، وأن هناك اختلاف بين الإدارة والمراجع حول السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة على القوائم المالية.[1]

بحكم التأثير السلبي الذي يتركه الرأي العكسي على مستخدمي القوائم المالية فإنه ينبغي على المدقق إن يصدر هذا الرأي، إلا إذا اعتقدت فعلا إن هناك خروجا خطيرا جدا عن تطبيق المبادئ المحاسبية.[2]

الشكل رقم(06) :تقرير المراجع السلبي

تقرير المراجع السلبي(معاكس) :

الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق : بدون تعديل

فقرة إيضاحية :

قامت الشركة فيN/01/15بإصدار سندات بمبلغ ...بهدف تمويل مشروع توسيع مصنع الشركة، هذا وتحتوي اتفاقية إصدار السندات على قيود على توزيع الأرباح المستقبلية للمساهمين من الأرباح بعد N/12/31 وبرأينا إن ه يجب الإفصاح عن هذه المعلومات وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

فقرة الرأي (تقرير متحفظ) :

باستثناء حذف المعلومات الواردة في الفقرة السابقة برأينا إن البيانات المالية....

أو

فقرة الرأي (تقرير معارض) :

نظرا لتأثير الأمر الوارد في الفقرة السابقة، برأينا إن البيانات المشار إليها أعلاه لا تمثل بعدالة، المركز المالي لشركة X كما في N/12/31أو نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

المصدر :خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص 102.

[1]– عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 55

4- الامتناع عن إبداء الرأي: ينبغي على المراجع الامتناع عن إبداء الرأي في التقارير المالية في حالة وجود مخالفات وتحفظات جوهرية في المراجعة ومنها ما يلي :

أ. عدم التزام المراجع بقواعد المهنة وسلوكياتها مثلا : قد يفقد المراجع لاستقلاله أو عدم توفر الدليل المهني وبرنامج المراجعة ؛

ب. عدم القيام بفحص ومراجعة القوائم المالية.

ومعنى ذلك إن الامتناع عن إبداء الرأي يرتبط أساسا بالمخالفات، أو التحفظات المحاسبية، أو المخالفات النظامية أو مجموعة من القيود التي فرضت على المراجع في مرحلة مراجعته وفي هذه الحالة يجب على المراجع إن يمتنع عن إبداء رأيه حول التقارير المالية. .[1]

الشكل رقم(07) : تقرير المراجع عن امتناع الرأي

تقرير المراجع عن امتناع الرأي :

الفقرة التمهيدية :

لقد تم تعييننا لمراجعة الميزانية العمومية المرفقة لشركةX كما في N/12/31 وبياني الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية ادارة الشركة (يتم حذف الجملة الأخيرة المتعلقة بدور مدقق الحسابات)

فقرة النطاق: تحذف بالكامل

فقرة إيضاحية :

لم تقم الشركة بجرد المخزون في سنة N والظاهر في البيانات المالية المرفقة بمبلغ ...كما في N/12/31

كذلك فإنه لا توجد أدلة تدعم تكلفة الآلات والممتلكات المشترات قبل السنة المالية المنتهية في N /12/31

هذا وإن طبيعة سجلات الشركة لا تمكن من تطبيق إجراءات تدقيق أخرى على المخزون أو الآلات والممتلكات.

[1]- عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره**، ص 48-49-50

فقرة حجب الرأي :

حيث إن الشركة لم تقم بجرد المخزون وحيث إن نا لم نتمكن من تطبيق إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من كميات المخزون وتكلفة الآلات والممتلكات فإن نطاق عملنا لم يكن كافيا لإبداء الرأي حول البيانات المالية ولهذا فإننا لا نبدي الرأي حول عدالة البيانات المالية المرفقة.

المصدر :خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص101.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض الدراسات السابقة باللغة العربية وكذا باللغة الأجنبية، في مجال محافظ الحسابات وكذلك مراجعة الحسابات، واتضح من خلال استعراض هذه الأبحاث والدراسات تركيز الكثير منها على مسؤولية محافظ الحسابات ومهامه في جانب الرقابة المحاسبية، كما إن ها تركز على الرقابة الداخلية كمفاهيم فقط وسيتم عرض الدراسات السابقة على النحو التالي:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

توجد عدة مذكرات ماجستير وأطروحات الدكتوراه، ومقالات نشرت في هذا الخصوص تم اختيار ما يناسب،وما تم الاستفادة منها:

الدراسة الأولى:

شريقي عمر، **مسؤولية محافظ الحسابات،** دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة **المغربية،** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد 12 لسنة 2012.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ معرفة وتحليل المسؤولية المختلفة التي يواجهها محافظ الحسابات في الجزائر أثناء ممارسته لمهامه
- ✓ مقارنة ما توصل إليه مع ما هو موجود لدى الدولتين تونس والمملكة المغربية

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- ✓ مهنة محافظ الحسابات لها أهمية كبيرة في حماية الاقتصاد الوطني نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في إضفاء الثقة على القوائم المالية
- ✓ جعل المشرع الجزائري محافظ الحسابات يواجه ثلاثة إن واع من المسؤوليات بمناسبة ممارسة مهنته مثل نظرائه في تونس والمملكة المغربية، وهي مسؤولية مدنية، جزائية وانضباطية
- ✓ المعمول به فيما يخص المسؤولية المدنية والانضباطية هو مشابه كثيرا لما هو معمول به في تونس والمملكة المغربية
- ✓ في ما يخص المسؤولية الجزائية فنرى إن هناك بعض أوجه الاختلاف في العقوبات المسلطة على محافظ الحسابات بين البلدان الثلاث، ويرجع ذلك لاختلاف البيئة التي تمارس فيها المهنة.

الدراسة الثانية:

طيطوس فتحي، **محافظ الحسابات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، جوان 2013.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ هدفت هذه الدراسة غلى تنظيم مهنة محافظ الحسابات لدى المشرع الجزائري
- ✓ الحرص على إن يكون أدائها جيدا
- ✓ تناولت كل من تعيين ومهام مسؤوليات محافظ الحسابات.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- ✓ محافظ الحسابات هو عين السلطات العمومية المتمثلة أساسا في شخص السيد وكيل الجمهورية على تصرفات المسيرين
- ✓ يساهم محافظ الحسابات في ضمان حقوق الغير والأقلية داخل الشركات

الدراسة الثالثة:

لقليطي الأخضر، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في علوم تسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ معرفة المصاعب والمشاكل التي تواجه مهنة المراجعة في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- ✓ النقص في التدريب المهني الكافي للمراجعين بسبب عدم وجود معهد تدريبي متخصص يقوم بتنظيم ندوات ودورات تدريبية لرفع كفاءة المراجعين والمحاسبين أيضا؛
- ✓ عدم ملائمة أتعاب المراجعة مع حجم العمل وثقل المسؤولية في كثير من الأحيان.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى

Douglas J., Skinner's Essay**, Auditing Quality and Reputation of References**, Japan Journal of Accounting and Auditing, Issue 05, University of Chicago, 2012.

دوغلاس جي، **مقالة علمية سكينر تدقيق الجودة وسمعة المراجع**، مجلة اليابان للمحاسبة والمراجعة، العدد05.87، جامعة شيكاغو، 2012.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ معالجة الأحداث المحيطة بجودت التدقيق المحاسبي
- ✓ تقييم أدلة مدقق الحسابات في المؤسسات اليابانية
- ✓ تسعى إلى المحافظة على سمعة المدققين من قبل المؤسسات ومستخدمي القوائم المالية

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ✓ أن تقييم أدلة المراجعة أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها للحصول على جودت المحاسبي وإعطاء الضمان والثقة لمستخدمي القوائم المالية
- ✓ الاستعانة بمؤسسات ذات مستوى عالي من جودت التدقيق يمكن الاستفادة منها لتحديد عملية التدقيق لمحاولة تحسين جودة التدقيق المحاسبي
- ✓ الحفاظ على سمعة المدقق الذي يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة.

الدراسة الثانية:

جو ساموت، **مدققين حسابات الشركات العامة، متورطين في تزوير القوائم المالية،** أطروحة دكتوراه في المالية، زيوريخ، ألمانيا، 2012.

Joe Sammut, **Public Company Auditors, Involved in Financial Statement Falsification**, PhD Thesis in Finance, Zurich, Germany, 2012.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تركيز الباحث على توفير الشروط الثلاثة في معيار التدقيق الدولي
- ✓ دراسة القوائم المالية على أساس إن ها المصدر الرئيسي للبيانات المالية، وإبراز ما مدى موثوقيتها
- ✓ كيفية إعطاء القوائم المالية تأكيدات للنتائج المالية مع مراعاة مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن صحة حسابات المؤسسة من عدمها.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ✓ (IAS240) مسؤولية الغش عن مراجعة القوائم المالية وبيان التدقيق القياسي (SAS99) المعروف بمثلث الاحتيال(الفرصة، الدافعية، المنطقية)،

✓ تحقيق العلاقة بين مراجعي الحسابات والادارة لصالح إقامة علاقة أوثق بكثير بين المراجعين والمستثمرين

✓ اكتساب ثقة الجمهور في القوائم المالية واستخدام الجهود اللازمة للكشف عن الغش

الدراسة الثالثة:

Maslina Ahmad , **Auditor Independence: Malaysian Accountants' Perceptions,** International Journal of Business and Management , vol 04, N 12, Department of Accounting, Faculty of Economics and Management Sciences International Islamic University Kuala Lumpur, Malaysia , 2009.

أحمد ماسلينا، **استقلالية المدقق: تصورات المحاسبين الماليزيين، تصورات المحاسبين** ، المجلة الدولية للأعمال والإدارة، مج 14، العدد 12، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير الجامعة الإسلامية الدولية كوالالمبور ، ماليزيا، 2009.

هدفت الدراسة إلى:

✓ بيان التزام المدققين بقواعد السلوك المهني والنزاهة والموضوعية والاستقلالية.

✓ توفر أدلة حديثة على العوامل التي تؤثر على المراجع المستقل من وجهة نظر المحاسبين الماليزيين

✓ توفر أسس للمهنة لوضع سياسات تتعلق باستقلال المدقق

✓ توصل إلى أنه عدم وجود لجنة تدقيق يؤدي إلى ظهور مخاطر أكبر لفقدان الاستقلال.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

✓ ضرورة بناء نضام للسلوك المهني المتعلق بالاستقلال والحياد للمدققين.

✓ ضرورة الاعتماد على طرق أكثر ملائمة لتقييم كفاية استقلال المدقق بنظام مرن لتقديم أفضل الخدمات الإدارية والاستشارية الأخرى لهم

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

الفرع الأول: مميزات الدراسة الحالية

أولا: إبراز مسؤولية محافظ الحسابات ودوره في مراجعة حسابات الشركات؛

ثانيا: الربط بين مراجعة حسابات الشركات ومحافظ الحسابات؛

ثالثا: تشخص هذه الدراسة الواقع العملي لمحافظ الحسابات.

الفرع الثاني : أوجع التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أولا:اعتماد أغلب الدراسات السابقة والدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أدوات مختلفة مع القيام بدراسة ميدانية سواء بالمؤسسات أو الوكالات.

ثانيا: تلتقي بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في عنصر واحد ألا وهو المراجعة، التي يقوم بها محافظ الحسابات بتعزيز موثوقية القوائم المالية.

ثالثا: تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها للموضوع بشكل عام لكن الدراسة الحالية"دون التقليل من جهد الآخرين" تطرقت أيضا للجانب المحاسبي.

الفرع الثالث : أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أولا: تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية في معالجة الدراسة الميدانية حيث اعتمدت هذه الدراسة على مقابلة محافظ الحسابات ودراسة إحصائية، بينما الدراسة الأجنبية اعتمدت على عينة لدراسة حالة في المؤسسات.

ثانيا: تأكيد معظم الدراسات السابقة على الدور الأساسي لمحافظ الحسابات في تقييم نظام التدقيق، ولكن ركزت دراستنا على دوره في مراجعة حسابات الشركات.

ثالثا: تطرقت المواضيع السابقة إلى محافظ الحسابات فقط حسب قانون(01/10)، أما في موضوعنا قمنا بدراسة موضوع محافظ الحسابات في الجزائر.

خلاصة :

من خلال ما سبق تم التوصل إلا أن محافظ الحسابات هدفه الأساسي هو التحقق من صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية، الموجودة في القوائم المالية والغرض من هذا الهدف إعداد تقريري يوضح فيه رأيه الفني والمحايد حول عدالة وسلامة القوائم المالية، ويشترط فيه أن يكون مستقلا ومحايدا عن المؤسسة، وبالتالي يكون محافظ الحسابات قام بخدمة جهات عديدة التي تعتمد في اتخاذ قراراتها على محتوى البيانات المالية للمؤسسة نتيجة قيامه بفحص شامل لقوائمها المالية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات -تبسة-

تمهيد

بعد ما تم تناول الجانب النظري الذي تضمن التعريف بأهم مفاهيم الدراسة المتثلمة في محافظ الحسابات ومراجعة حسابات الشركات، وكذا تحديد علاقة التأثير بين محافظ الحسابات ومراجعة حسابات الشركات، وسيتم من خلال هذا الفصل تطبيق محتوى مفاهيم الجانب النظري على مكتب محافظ الحسابات –تبسة– ، للتعرف على درجة الأثر الرابط بين متغيرات الدراسة، والخروج بنتائج ميدانية تطابق الواقع، وهو ما سيتم دراسته وتحليله وفقا للمباحث الثلاث الآتية:

- ✓ **المبحث الأول : تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات –تبسة–**
- ✓ **المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية**
- ✓ **المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها**

المبحث الأول : تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات

تعتبر مكاتب محافظي الحسابات -تبسة- وسيلة ضرورية لتدقيق حسابات الشركات، حيث تسعى كل شركة إلى المحافظة على حساباتها وذلك من خلال مختلف الإجراءات التي يقوم محافظ الحسابات. ومن هذا سيتم في هذا المبحث التطرق إلى:

- ✓ **المطلب الأول : مكتب محافظ الحسابات والخدمات التي يقوم بها**
- ✓ **المطلب الثاني : الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات**
- ✓ **المطلب الثالث : الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات**

المطلب الأول : مكتب محافظ الحسابات والخدمات التي يقوم بها

سنتناول في هذا المبحث التعريف بالمكتب محل الدراسة والخدمات التي يقدمها بدءا بمسك المحاسبة والخبرة القضائية ومراجعة الحسابات.

الفرع الأول : التعريف بالمكتب وتنظيمه

مكتب الخبرة المحاسبية والقضائية و محافظ الحسابات لصاحبه السيد شنيخر يوسف خبير ومحافظ الحسابات "حسين مراد" العنوان :حي السلم عمارة رقم

تاريخ الإنشاء :أوت 2020

يقوم محافظ الحسابات بتأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا بتبسة، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية من خلال إصدار رئيس مفتشية الضرائب للولاية، ويقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف المتكون من هذه الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالجزائر، ويقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي لدى الغرفة، وبهذا يصبح مسجلا في جدول الغرفة الوطنية.[1]

محافظ الحسابات ومحاسب معتمد من المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالجزائر، ويتميز عمله بكثير من الالتزام والانضباط والجدية في الخدمات التي يقدمها والخدمات التي قدمها لزبائنه.

[1]- وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

الشكل رقم(08): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.

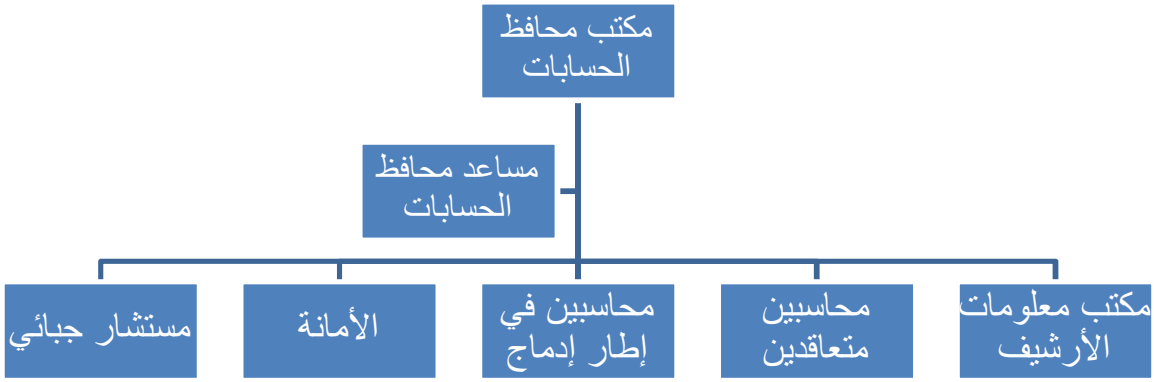

المصدر :من إعداد الطلبة

الفرع الثاني : الخدمات التي يقوم بها المكتب.

إن المكتب ينشط في مجال الميدان المالي والمحاسبي بحيث يقوم بما يلي [1]:

01 :المتابعة المحاسبية والجائية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، والتصريحات الجبائية الشهرية، وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية.

02 : مسك محاسبة الأجور.

03 :الإرشادات والاستشارات الجبائية والقانونية حيث تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان.

04 :الخبرة القضائية، من طرف المحاكم والمجالس القضائية، حيث يقوم بإعداد خبرات قضائية في مجال المحاسبة وهذا بناء على حكم قضائي صادر من المحكمة أو المجلس.

05 :تدقيق الحسابات بحيث يقوم بالمصادقة على حسابات المؤسسة سواء كانت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة، اظو جمعيات مثقفة ، إجتماعية ، أو مهرجانات ولائية، كما يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسيير.

[1]- وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

06 :الدراسات التقنية والاقتصادية مثل خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالإفلاس مثلا.

المطلب الثاني : الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات

يمارس محافظ الحسابات العديد من الإجراءات عن القيام بمهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية، وهناك إجراءات تسبق التقييم و هناك إجراءات تتم بعد التقييم وتتمثل في إصدار تقرير شامل.

الفرع الأول: الإجراءات الأولية

1- قبول الوكالة.

يجب أن تكون طريقة عمل محافظ الحسابات حذرة وترتكز على منهجية منذ قبول التوكيل حتى إعداد تقرير مصادقة الحسابات السنوية.

عند الاستشعار بالتوكيل وقبل البدء في الوظيفة، على محافظ الحسابات أن يمتنع من إبداء قبوله بسهولة وهذا قبل أن يضع مسبقا بعض الاجتهادات حيز التنفيذ التي تسمح له بما يلي :

01 : تجنب السقوط تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.

02 :التأكد من إمكانية القيام بالمهمة لاسيما الإمكانيات التقنية والبشرية لمكتبه.

03 :التأكد من أن التوكيل المقترح لا يوجد فيه مخالفات ومن ثم تجنب المؤسسة المراقبة أخطار بطلان مداولات جمعيتها للمساهمين.

إن هذه التوصية تدرس على ضوء القوانين والتنظيمات السارية المفعول، الاجتهادات الدنيا لمحافظ الحسابات قبل قبول الوكالة والبدء في الوظيفة، حيث يجب على محافظ الحسابات قبل إبداء قبوله للتوكيل الذي يستشعر به، أن يضع حيز التنفيذ الاجتهادات التالية [1]:

_طلب قبول الوكالة من طرف الزبون

_ الاستفسار عن وضعية الزبون

_ الاطلاع على وثائق إثبات الحالة : سجل تجاري، قانون أساسي، شهادة النشاط

_ الاطلاع على التقرير السابق(السنة)N-1

_ قبول الوكالة وتقديم شهادة قبول الوكالة

_ التوقيع على محضر التعيين.

[1]- وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

الفرع الثاني: الدخول إلى الوظيفة.

بعد تلبية الاجتهادات الأولية وقبول التوكيل [1]:

01 :يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من شرعية تعيينه حسب الحالة من طرف المجلس العام العادي أو المجلس التأسيسي وفي حالة حضوره في المجلس التأسيسي الذي يعينه، يمضي القوانين العامة إما إذا تم تعيينه من طرف مجلس عام عادي يمضي المحضر مع الملاحظة "قبول التوكيل" وإذا لم يحضر للمجلس يدلي بقبوله للمؤسسة "كتابيا".

02 :في كل أشكال التعيين يجب على محافظ الحسابات عند قبوله التوكيل، الإعلان كتابيا أنه ليس في وضعية التنافي ولا في حالة مخالفة شرعية أو تنظيمية

03 :يجب على محافظ الحسابات أن يعلم عن طريق رسالة مضمونة مع وصل الإيداع الجهة التي قامت بتعيينه في ظرف 15 يوما التالية لقبوله التوكيل.

04 :قبل البداية في تنفيذ التوكيل يجب على محافظ الحسابات أن يرسل إلى المؤسسة المراقبة رسالة تشير إلى إجراءات تطبيق توكيل محافظ الحسابات.

"هذه الرسالة تشير إلى : مسؤولية المهمة ، المتدخلين، طرق العمل المستعملة، فترات التدخل و الآجال القانونية التي يجب احترامها، الآجال القانونية لإيداع التقارير، الأتعاب.

05 :عند تنفيذ توكيله يجب على محافظ الحسابات الذي تم تعيينه حديثا أن يتصل بسلفه للحصول على كل معلومة تفيده في التكفل بتوكيله بطريقة صحيحة وشرعية.

06 :يجب على محافظ الحسابات المغادر أن يسهل لخلفه الدخول إلى الوظيفة وهذا عملا بمبدأ التضامن بين الزملاء.

06 :في حالة تعدد محافظي الحسابات يلتزم كل واحد من هؤلاء احترام الإجراءات المشار إليها أعلاه وكأنه يتصرف لمفرده.

الفرع الثالث: حالة رفض القبول

إذا تم استشعار محافظ الحسابات بالتكفل بتوكيل أو يحاط علما بتعيينه، رغم وقوعه تحت طائلة التنافي أو الممنوعات القانونية أو التنظيمية، عليه بإعلام المؤسسة بعدم اكتسابه للكفاءة القانونية لقبول هذا التوكيل بواسطة رسالة مضمونة مع مثبت استلام وهذا في ظرف 15 يوما من تاريخ عمله

[1] - وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

بهذا الأمر، إذا لم يكن محافظ الحسابات في حالة التنافي أو امتناع قانوني أو تنظيمي يرفض قبول التوكيل عليه بإتباع الإجراء المنصوص في القانون التجاري، وإذا سبق وإن قامت المؤسسة بإجراء الإشهار القانونية والتنظيمية عليه أيضا أن يطلب في رسالة رفضه لقبول التوكيل.

المطلب الثالث : الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات

تتمحور مهام محافظي الحسابات حول ثلاث واجبات شرعية.

الفرع الأول: التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة.

قبل بداية مراقبة الحسابات على محافظ الحسابات معرفة الوقائع الاقتصادية والمالية والقانونية المحاسبية للمؤسسة المراقبة والهدف من هذه المرحلة هو الحصول على المفاهيم الكافية لخصوصيات المؤسسة المراقبة ب [1]:

01 :تحديد الأخطار العامة المتعلقة بخصوصيات المؤسسة المراقبة التي بإمكانها التأثر على الحسابات أو على اتجاه وتخطيط المهمة.

02 :على محافظ الحسابات أن يبحث عن المعلومات التي تخص المجالات التالية : طبيعة النشاط، قطاع النشاط، هيكلة المؤسسة، التنظيم العام، السياسات، التنظيم الإداري والمحاسبي، والاطلاع على القانون الأساسي

03 :تقديم المؤسسة بصفة عامة :التسمية الاجتماعية، المراجع، الهيكلة العامة، عنوان الوحدات، لمحة تاريخية، المسيرين والأشخاص التي يتصل بها في المؤسسة.

الفرع الثاني : فحص وتقييم المراقبة الداخلية

إن إمكانيات محافظ الحسابات محدودة ماديا نظرا لعدد الأحداث التي من الواجب أن يضمن شرعيتها ومصداقيتها، يجب أن يتحقق مسبقا من كفاءات الجهاز المحاسبي (أو منظمات محاسبية وإدارية) فيما يخص شرعية ومصداقية الحسابات من واجب محافظ الحسابات التركيز على النقاط التالية :

احترام الأشكال الشرعية والقانونية، مستوى نوعية المراقبة الداخلية.

[1]- وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

أولا: احترام الأشكال الشرعية والقانونية:

01: على محافظ الحسابات أن يتحقق من مسك التوقيعات والتحديث المستمر للدفاتر والسجلات الشرعية والقانونية منها : اليومية العامة، دفتر الجرد، دفتر الأجور، اليومية، سجل تداول المجالس العامة، سجل تداولات مجلس الإدارة أو الحراسة، كل سجلات المفروضة من طرف القانون المعمول به، يتحقق من المسك المنتظم لسجل الحضور لمجلس الإدارة أو الحراسة حسب الحالات

02: يتحقق من احترام قواعد التقديم والتقييم المنشورة في النظام المحاسبي المالي والمخططات المهنية

03: يتحقق من احترام القواعد الأساسية المنصوص عليها سواء من طرف النظام المحاسبي المالي أو القانون التجاري

ثانيا: الفحص وتقدير المراقبة الداخلية.

01: يقدر محافظ الحسابات إمكانية الأنظمة وإجراءات المؤسسة المراقبة التي يتولد منها أحوال مالية التي تقدم مستوى عالي من المصداقية

02: الحتميات التي تخضع لها المراقبة الداخلية تتمثل في أمرين : يرتبط البعض بمبادئ التحقيق عن طريق الأنظمة والإجراءات التي بدورها تأخذ من تسجيلاتها وإستراداتها الخاصة، البعض الآخر لقواعد التعريف وفصل المهام والمسؤوليات التي ستبث للتطبيق والتقنية الإدارية وهي مكيفة بحجم المؤسسات.[1]

03: إن تقدير المراقبة الداخلية يجب أن يسمح لمحافظ الحسابات : تعريف المراقبات الداخلية التي يرتكز عليها، الكشف عن نسبة الغلطات في معالجة المعطيات من أجل تقليص برنامج مراقبة الحسابات المناسبة

04: إن دراسة وتقييم المراقبة الداخلية يرتكز على المكونات الأساسية الآتية : نضام التنظيم، نظام التوثيق والإعلام، نضام الأدلة، الوسائل المادية للحماية، الموظفين، نظام المراقبة.

ثالثا: مراقبة الحسابات.

_ إن الهدف من هذه المرحلة المهمة هو جمع عناصر مقنعة كافية لإبداء رأي حول الحسابات السنوية.

01: إن امتداد طبيعة المراقبات المستعملة في الحسابات تعود للمرحلتين السابقتين المعرفة العامة للمؤسسة وتقييم نضام الرقابة الداخلية

02: يجب على برنامج مراقبة الحسابات أن يكون مخففا أو ممتدا حسب درجة الثقة التي يمنحها محافظ الحسابات إلى آلة المحاسب، وإلى الأنظمة والإجراءات المعمول بها

[1]- وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

03:يمكن تحرير برنامج المراقبة على ورقة عمل خاصة ومنظمة كما يلي : قائمة المراقبات للإنجاز يجب أن تكون هذه المراقبات معالجة بالتفصيل حتى يتمكن المساعدين بتنفيذها، امتداد النموذج مع مراعاة عتبة المفهوم، الإشارة إلى انجاز المراقبة، مرجع في ورقة العمل أين تم إسناده إلى المراقبة، المشاكل المتعرض لها الإشارة إليها ضرورية أثناء المراقبة

04: للحصول على العناصر والأدلة الضرورية للتعبير عن الرأي، بحوزة محاسبة الحسابات مختلف التقنيات والتي يجب عليه أن يتركها أو يوحدها حسب الحسابات أو الجزء المراقب تتمثل في : المفتشية المادية والملاحظة والتي تقوم بفحص الأصول والحسابات أو مراقبة طريقة تنفيذ الإجراء، فحص المستندات، المراقبة الجبرية العددية، التحليلات، تقييمات، تقارب وتقسيمات ، الفحص التحليلي.

05 :يجب أن تسمح مراقبة الحسابات من التأكد على أن كل العناصر صحيحة ودقيقة ومطبقة حسب المبادئ المتعارف عليها

06: حتى يتمكن من إبداء رأيه، يجب على محافظ الحسابات التأكد من أن الحسابات السنوية موافقة مع خلاصته ومعرفته بالمؤسسة، وإنها تبرز بطريقة صحيحة قرارات المسيرين وتعطي صورة مخلصة لنشاطه وحالته المالية

07: إن الميزانية، حسابات النتيجة والمرافق تتطابق مع معطيات المحاسبة، وهي مقدمة حسب مبادئ المحاسبة والقانون الساري المفعول مع الأخذ بعين الاعتبار الأحداث السابقة لتاريخ انتهاء النشاط.

رابعا : إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

بعد انتهائنا من الإجراءات القانونية التي يتبعها محافظ الحسابات، سوف نقوم في هذه المرحلة بإجراءات تدقيق الدفاتر والعمليات المحاسبية حيث ننفذ البرنامج الذي سطرناه مسبقا وذلك لتمكيننا من إبداء رأي سليم حول مدى صحة البيانات المثبتة في القوائم المالية.

يتضمن تقديم تقرير محافظ الحسابات إلى مسير المؤسسة، وبالتالي محتويات التقرير يحتوي على ما يلي [1]:

01: تقرير المصادقة على الحسابات السنوية.

02: تقديم القوائم المالية.

03: التعليق على القوائم المالية.

[1]- وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

تعد منهجية البحث ذلك الموجه الذي يقود الباحث لاستكشاف مختلف مراحل البحث، وأيضا الإجابة على مختلف الأسئلة وفك الغموض وإيجاد تفسيرات علمية واقعية لإشكال موضوع الدراسة، إلا أن هذه الأساليب والإجراءات تشكل مقياسا لجمع ومعرفة المعلومات التي يرجى من خلالها الوصول إلى نتائج نهائية وإيجاد حلول للتساؤلات الخاصة بموضوع الدراسة والتي تشتمل ما يلي:

- ✓ **المطلب الأول:** تحديد مجتمع وعينة الدراسة؛
- ✓ **المطلب الثاني:** أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات؛
- ✓ **المطلب الثالث:** الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحصيل البيانات.

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من مجموعة من محافظي الحسابات بولاية تبسة – والذين بلغ عددهم (25) مبحوث أي بنسبة 83.34% من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع 32 استبيان بما يوافق أغلبية عينة الدراسة، تم استرجاع 25 منها، ويمكن توضيح عدد الاستبيانات الموزعة وتلك التي لم يتم استرجاعها أو المستبعدة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تداول الاستبيان

الاستبيانات	العدد	النسبة (%)
الموزعة	30	100
التي لم يتم استرجاعها	05	16.66
الصالحة للتحليل	**25**	**83.34**

المصدر: من إعداد الطلبة.

يلاحظ من الجدول رقم (04) أنه تم توزيع 30 استبيان بما يوافق أغلبية مجتمع الدراسة، حيث تم استرجاع 25 استمارة أي بنسبة 83.34% وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

1- نموذج الدراسة

تتناول الدراسة البحث في دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات دراسة مكاتب محافظي الحسابات بتبسة، وبالتالي فهي تشتمل على المتغيرات التالية:

- **المتغير المستقل:** محافظ الحسابات.
- **المتغير التابع:**مراجعة حسابات الشركات.

ويمكن عرض مختلف تلك المتغيرات بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): نموذج الدراسة

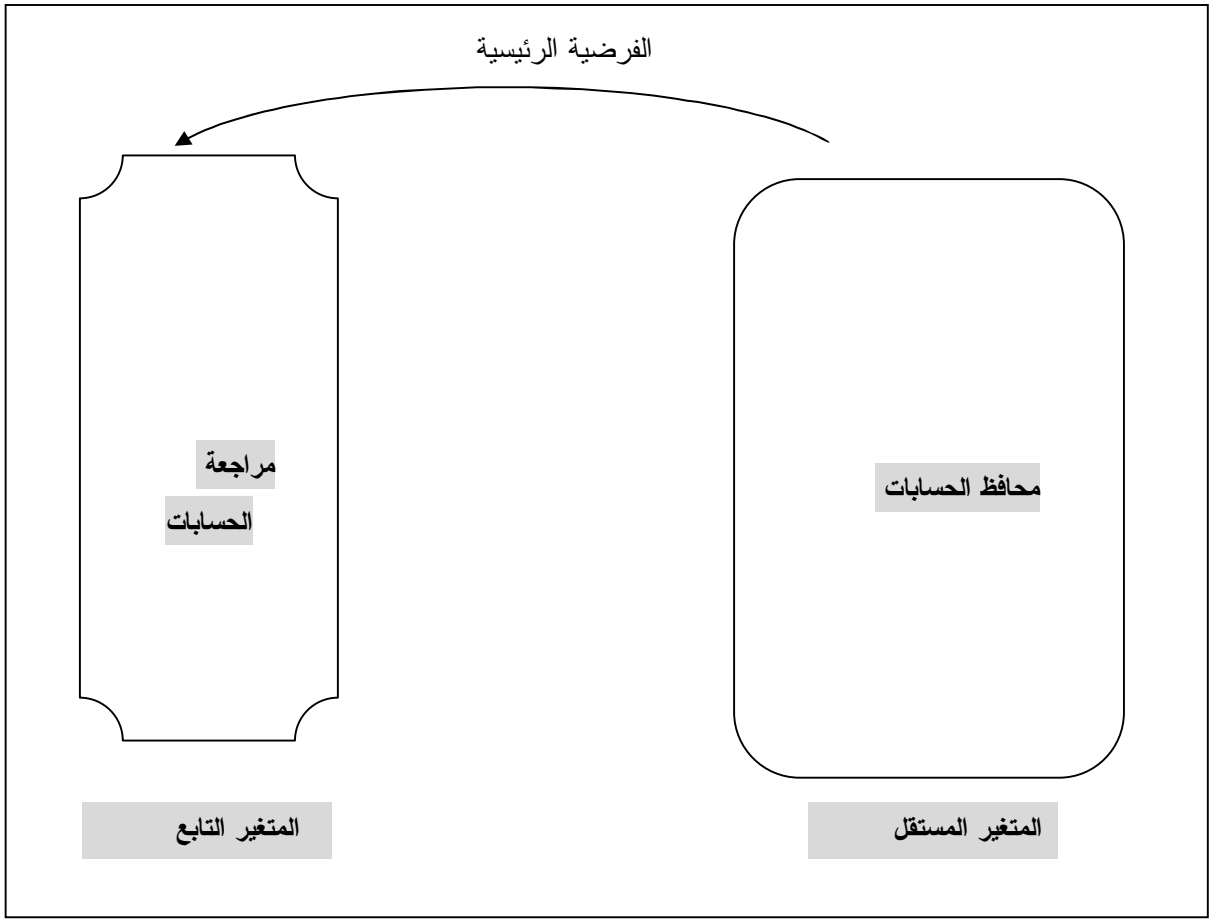

المصدر: من إعداد الطالبين.

وبالتالي تم اعتماد جملة من الإجراءات الموضوعة بغية الوصول إلى نتائج عملية دقيقة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالأدوات اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث، والمتمثلة في كل من المقابلة وذلك من خلال المقابلات المباشرة التي تم إجراءها في بداية الدراسة الميدانية والتي تعذرت بعد ذلك بسبب ظروف الوباء الذي حل بالبلاد، إضافة إلى السجلات والوثائق التي تم تسلمها من قبل المؤسسة والتي ساعدت على توفير بعض المعلومات المتعلقة بها ومنها تلك التي توضح الجانب التاريخي والتنظيمي.

أولا: الأدوات المستخدمة في الدراسة

1- الوثائق والسجلات

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالبيانات الخاصة بالمؤسسة من الناحية التاريخية وذلك من خلال التعريف بها وأهدافها ومهامها، بالإضافة للهيكل التنظيمي.

2- استمارة الاستبيان

تعتبر استمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته، وقد اشتملت على جزأين أساسيين، و فيما يلي وصف لهما:[1]

- **الجزء الأول:** ويشتمل على متغيرات الدراسة الديمغرافية والمتمثلة في كل من (الجنس، المؤهل العلمي،، التخصص، سنوات الخبرة)

- **الجزء الثاني:** ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها بـــ 20 عبارة تم تقسيمها على محورين أساسيين يعكسان القضايا الأساسية التي تناولتها الدراسة، ويوضح الجدول رقم (05) متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير.

[1] - الملحق رقم (01).

الجدول رقم (05): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد الأسئلة (الفقرات)
المحور المستقل، محافظ الحسابات	**10**
المحور التابع: مراجعة الحسابات	**10**
المجموع الكلي	**20**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الاستبيان.

3- صدق أداة الدراسة

ويقصد بذلك التأكد من أن استمارة الاستبيان التي تم إعدادها سوف تقيس ما أعدت لقياسه أو شمولها على العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على الأستاذة المشرفة للتحكيم وفقا لسلم ليكارت الخماسي.[1] وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (06): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	[1-1,79]	[1,80-2,59[	[2,60-3,39[	[3,40-4,19[	[4,20-5]
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: بوقلقول الهادي، تحليل البيانات باستخدام spss، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص: 24.

4- ثبات أداة الدراسة

تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان وعددها 25 على مجتمع الدراسة لتأكد من ثباتها طبقا لمعامل الثبات ألفا كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

[1] - الملحق رقم (02).

الجدول رقم (07): قيمة معامل الثبات للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

رقم الفقرة في استمارة الاستبيان	اسم المتغير	معامل الثبات ألفا كرونباخ (%)
من الفقرة 01 إلى 10	محافظ الحسابات	81.2
من الفقرة 10 إلى 20	مراجعة الحسابات	85.6
من الفقرة 01 إلى 20	**معامل الثبات الكلي**	**89.7**

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.[1]

يلاحظ من الجدول رقم (07) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة إيجابية، حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات أداة الدراسة 89.7%، وأيضا كانت معدلات باقي المحاور أعلى من نسبة الدلالة (60%) وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة، ويمكن اعتماد استمارة الاستبيان.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحصيل البيانات

استخدمت للحصول على مؤشرات عامة عن خصائص مجتمع الدراسة، المعاملات الآتية والمتمثلة في :

1- معامل الارتباط البسيط بيرسون (Pearson): لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

$$r = \frac{1}{n} \sum \left(\frac{x - \bar{x}}{s_x}\right) \left(\frac{y - \bar{y}}{s_y}\right)$$

n: عدد المشاهدات

Xi: قيم المتغير الأول

Yi: قسم المتغير الثاني

s_x: الانحراف المعياري للمتغير الأول

s_y: : الانحراف المعياري للمتغير الثاني

[1] - أنظر الملحق رقم (02)

2- التكرارات والنسب المئوية

حيث استخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة وتحسب بالقانون الموالي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي التكرارات}}$$

3- معامل ألفا كرونباخ

تم استخدامه لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

$$a = \frac{n}{n-1}\left(1 - \frac{\sum vi}{vt}\right)$$

حيث:

A: يمثل ألفا كرونباخ.

N: يمثل عدد الأسئلة.

Vt: يمثل التباين في مجموع المحاور للاستمارة.

Vi: يمثل التباين لأسئلة المحاور.

4- الوسط الحسابي (Mean): مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة. [1]

5- الانحراف المعياري (Déviation Standard): لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.[2]

تم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة أداة الدراسة، حيث أن الانحراف المعياري عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$\delta = \frac{\sqrt{\sum(Xi - \overline{X})2}}{N}$$

6- اختبار التوزيع الطبيعي: (1-Sample Kolmogrov-Smirnov)

استخدم لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، لأن إجراء بعض الاختبارات الإحصائية يتطلب أن يكون توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

---

[1]- عبد اللاه إبراهيم الفقي،، **الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.، ص ص : 95-142..

[2]- إبراهيم مراد الدعمة ومازن حسن الباشا، **أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص: 121.

7- الانحدار الخطي البسيط: (Simple Regression Analysis)

ويستخدم هذا الاختبار لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.[1] ويتعلق بتحليل الانحدار بالتنبؤ بالمستقبل (غير معروف) اعتمادا على بيانات جمعت عن الماضي (المعروف)، فهو يحلل احد المتغيرات (المتغير التابع) متأثرا بعامل أخر أو أكثر من عامل مستقل، وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات – تبسة-.[2]

[1]- وليد عبد الرحمن خالد الفراء، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، ص: 15 (تم تحميل الملف من الموقع: www.guidespss.com)

[2]- ثائر فيصل شاهر، **اختبار الفرضيات الإحصائية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص: 71.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا المبحث عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة، إذ هدفت إلى معرفة دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات دراسة حالة الشركات بمكتب محافظ الحسابات – تبسة–وسيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ✓ **المطلب الأول:** عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية والوظيفية؛
- ✓ **المطلب الثاني:** عرض وتحليل محاور الدراسة؛
- ✓ **المطلب الثالث:** نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية والوظيفية

تم توزيع استمارات الاستبيان على مجتمع الدراسة والتعرف على البيانات الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة وفيما يلي تحليل لذلك.

أولا: متغير الجنس

يمثل الجدول الموالي توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (08): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	20	80
أنثى	05	20
المجموع	**25**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يلاحظ انخفاض نسبة الإناث مقارنة بنسبة الذكور إذ قدرت نسبة الذكور من المجتمع بـــ 80% مقابل 20% للإناث، وعليه فإن اغلب الوظائف يشغلها الذكور، وهو ما قد يفسر على أن الوظائف المتاحة في مكاتب محافظ الحسابات تتلاءم أكثر مع نوع الذكور

الشكل رقم (10): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

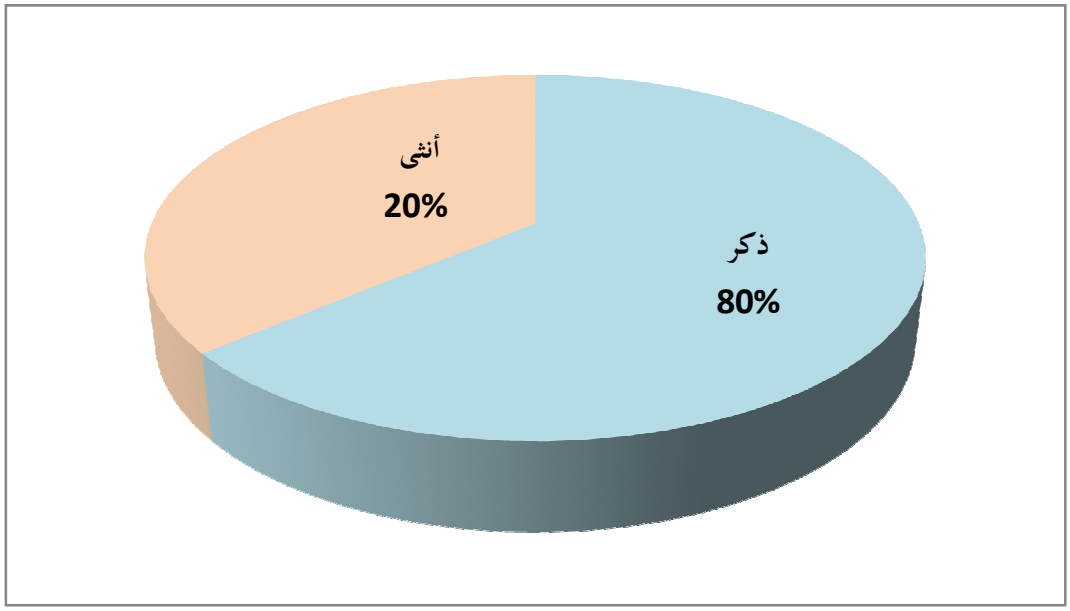

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة

يمثل الجدول والشكل الموالبين توزيع العينة حسب متغير الشهادة

جدول رقم(09): توزيع العينة حسب متغير الشهادة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ليسانس	3	12.0
ماستر	9	36.0
ماجستير	10	40.0
شهادات أخرى	3	12.0
المجموع	**25**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

شكل رقم (11): التوزيع البياني للعينة حسب متغير الشهادة

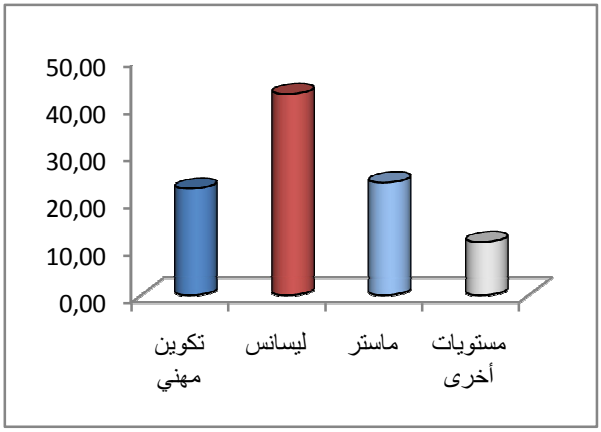

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى لعدد المبحوثين فيما يخص المؤهل العلمي كانت من ضمن مستوى الحاملين للشهادات الجامعية، حيث قدرت نسبة الحاملين لشهادة الماستر بـــ: 40% وقدرت نسبة الحاملين لشهادة (الليسانس) بـــ36%، ليتساوى كل من فئتي (تكوين مهني)، و(تخصصات أخرى)، بنسبة قدرت بـــ 12% لكل منهما. وهو ما يؤكد أن مكاتب محافظي الحسابات

تعتمد بدرجة كبيرة على الكفاءات، وتفسر النتائج المتحصل عليها أن نوع الوظائف في مكاتب محافظي الحسابات أغلبها تتطلب المستوى الجامعي.

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوضعية الإدارية

يوضح الجدول والشكل المواليين توزيع أفراد العينة وفقا للتخصص العلمي

جدول رقم (10): توزيع العينة حسب الوضعية الإدارية

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
مرسم	14	56.0
متعاقد	11	44.0
المجموع	**25**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

شكل رقم (12): التوزيع البياني للعينة حسب الوضعية الإدارية

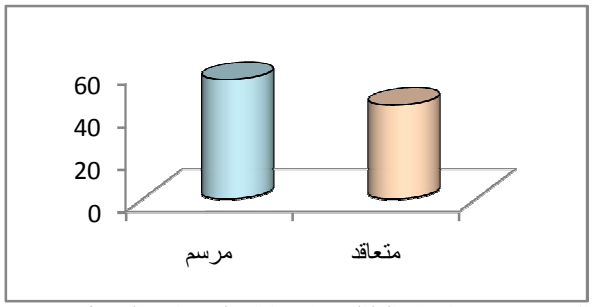

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانوا من ضمن المثبتين وذلك بنسبة قدرت بـــ 56%، في حين احتل الخيار الثاني المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـــ44%، ومنه يمكن القول أن هناك نسبة مرتفعة للعمال الثبتين، ما يعزز من استقرار مكاتب محافظي الحسابات واستمراريتها.

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

يوضح الجدول والشكل المواليين توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الخبرة المهنية

جدول رقم (11): توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

سبب اختيار المصرف	التكرار	النسبة%
أقل من 05 سنوات	8	32.0
من 05 إلى 10 سنوات	8	32.0
من 10 إلى 20 سنة	6	24.0
20سنة فأكثر	3	12.0
المجموع	25	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

شكل رقم (13): التوزيع البياني للعينة حسب متغير الخبرة المهنية

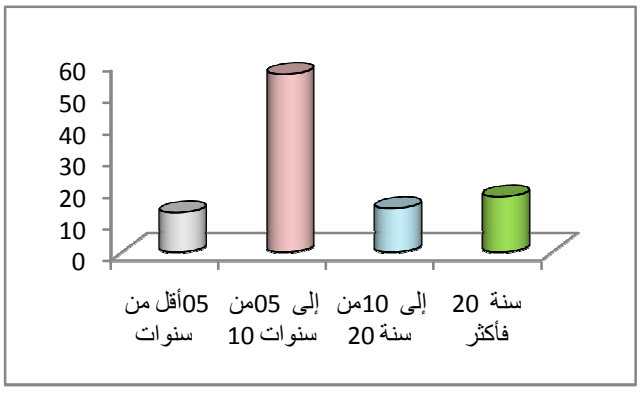

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية كانوا من ضمن فئتي (أقل من 05 سنوات ومن05 إلى 10 سنوات)، وذلك بنسبة قدرت بـــ 32% لكل منهما

،واحتلت الفئة (من 10 إلى 20 سنة)، المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـــ: 24%، في حين احتلت الفئة (أكثر من 20 سنة) المرتبة الأخيرة بنسبة قدرت بـــ 12%، إجمالا يمكن القول أن مكاتب محافظي الحسابات تتمتع بعامل خبرة لابأس به قد يساعد مكاتب محافظي الحسابات في تحسين أدائها.

المطلب الثاني: تحليل نتائج متغيرات الدراسة

ويمكن توضح أهم النتائج وفقا لما يلي:

1- تحليل نتائج المتغير المستقل (محافظ الحسابات)

وسيتم تفصيل إجابات أبعاد المتغير المستقل كما يلي:

الجدول الموالي يوضح نتائج إجابات العينة حول مدى توافر محور محافظ الحسابات بالمؤسسة.

جدول رقم (12): تحليل آراء العينة تجاه محور محافظ الحسابات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
01	محافظ المؤسسة مسؤول عن إظهار جميع أنواع الانحرافات المعتمدة في البيانات المالية.	1.84	0.688	10	غير موافق	منخفض
02	يذكر محافظ الحسابات جميع حالات الخطأ التي يكتشفها عبر تقريره	2.08	0.493	9	غير موافق	منخفض
03	يحرص محافظ الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية لموظفي المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على حسابات المؤسسة	2.24	0.723	7	غير موافق	منخفض
04	يوفر محافظ الحسابات حماية كبيرة للممتلكات المؤسسة من خلال التزامه بمعايير المراجعة	4.04	0.200	1	موافق	مرتفع
05	يعمل محافظ الحسابات باستمرار على تصويب أعمال معدي القوائم المالية.	3.92	0.277	3	موافق	مرتفع
06	التدقيق المستمر من أفضل أشكال التدقيق التي تعزز من الاستفادة من إرشادات محافظ الحسابات.	3.60	0.816	5	موافق	مرتفع
07	إرشادات محافظ الحسابات تساعد على التفادي من الوقوع في الأخطاء	2.16	0.746	8	غير موافق	منخفض
08	معالجة الانحرافات قبل إعداد القوائم المالية التي تساهم في جودتها	3.52	0.918	6	موافق	مرتفع
09	القوائم المالية تلعب دور مهما في التحفظات في تقرير محافظ الحسابات.	3.96	0.455	2	موافق	مرتفع

10	يساهم محافظ الحسابات في المحافظة على استقراره واستمرارية نشاط المؤسسة	3.72	0.737	4	موافق	مرتفع
إجمالي المحور		**3.10**	**0.393**	/	**محايد**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن أفراد العينة يتفقون على أن محور محافظ الحسابات متوفر بالشركات وبمستوى متوسط، كون المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات العبارات الـــ 10 وقع في المجال [2.60- 3.39]، والملاحظ أن الانحرافات المعيارية لم تكن كبيرة بين أفراد العينة وهو ما يدل على التوافق الكبير في التفاعل مع عبارات هذا المحور، وقد توجهت عينة الدراسة إلى الموافقة على العبارات (4، 5، 6، 8، 9، 10)، وهو ما يؤكد أن محافظ الحسابات يساهم فعلا في المحافظة على استقرار واستمرارية نشاط المؤسسة وكذلك أنه يعمل باستمرار على تصويب أعمال معدي القوائم المالية، وترى عينة الدراسة أن التدقيق المستمر من أفضل أشكال التدقيق التي تعزز من الاستفادة من إرشادات محافظ الحسابات وأنها كذلك تساهم في معالجة الانحرافات قبل إعداد القوائم المالية التي تساهم في جودتها، وتعتبر عينة الدراسة أن القوائم المالية تلعب دور مهما في التحفظات في تقرير محافظ الحسابات، وترى أيا أن محافظ الحسابات يوفر حماية كبيرة لممتلكات المؤسسة من خلال التزامه بمعايير المراجعة، في حين اتجهت عينة الدراسة نحو رفض وعدم الموافقة على توفر العبارات (1، 2، 3، 7)، أي أن محافظ الحسابات غير مسؤول عن إظهار جميع أنواع الانحرافات المعتمدة في البيانات المالية، وترى عينة الدراسة أيضا أن محافظ الحسابات غير مكلف بذكر جميع حالات الخطأ التي يكتشفها عبر تقريره، وأيضا لا يحرص على اكتشاف التصرفات الغير قانونية لموظفي المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على حسابات المؤسسة ولم توافق عينة الدراسة على أن محافظ الحسابات يقدم إرشادات تساعد على التفادي من الوقوع في الأخطاء، إجمالا وبشكل عام يمكن القول أن محور محافظ الحسابات محقق في الشركات لكن بدرجة متوسطة.

2- تحليل نتائج المتغير التابع (مراجعة الحسابات)

فيما يلي سيتم توضيح مدى توافر مراجعة الحسابات بالشركات محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (13): تحليل آراء العينة تجاه محور مراجعة الحسابات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
11	يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية أثناء أداء عمله	3.68	0.945	1	موافق	مرتفع
12	يستطيع محافظ الحسابات الدخول في أي وقت إلى المؤسسة التي ضمن المراجعة	1.92	0.640	9	غير موافق	منخفض
13	يقوم محافظ الحسابات بعمله وفق الوثائق المستلمة من طرف المؤسسة والخرجات الميدانية	1.88	0.600	10	غير موافق	منخفض
14	يستطيع محافظ الحسابات التدخل في نشاط المؤسسة الغير القانوني	3.56	0.768	3	موافق	مرتفع
15	يقوم محافظ الحسابات بالسهر على تنظيم وتبويب نشاط المؤسسة الاقتصادية في القوائم المالية	3.52	0.872	4	موافق	مرتفع
16	يراجع محافظ الحسابات كل إيرادات المؤسسة الاقتصادية وعن مصادرها	3.36	.907	5	محايد	متوسط
17	يراجع محافظ الحسابات كل تكاليف المؤسسة الاقتصادية وعن مصادرها	1.92	0.493	7	غير موافق	منخفض
18	يقوم محافظ الحسابات بالكشف عن الأخطاء المادية يؤمر بتصحيحها على شكل تحفظات	2.00	0.764	8	غير موافق	منخفض
19	مخرجات محافظ الحسابات) القوائم المالية (تدل على نشاط المؤسسة ويعتمد عليها المحيط الخارجي للمؤسسة	3.64	0.810	2	موافق	مرتفع

20	يقدم محافظ الحسابات تقارير خاصة وعامة عن المؤسسة الاقتصادية للمصالح المعنية)مجلس الإدارة، الجهات القضائية	2.04	0.676	6	غير موافق	منخفض
إجمالي محور الوظيفة المالية		**2.75**	**0.510**	/	**محايد**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن أفراد العينة يتفقون على أن محور مراجعة الحسابات متوفر بالشركات لكن بمستوى متوسط، كون المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات العبارات الـــ 10 وقع في المجال [2.60- 3.39]، والملاحظ أن الانحرافات المعيارية لم تكن كبيرة بين أفراد العينة وهو ما يدل على التوافق الكبير في التفاعل مع عبارات هذا المحور، وقد توجهت عينة الدراسة إلى الموافقة على العبارات (11، 14، 15، 19)، وهو ما يؤكد أن محافظ الحسابات يتمتع بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية أثناء أداء عمله وأنه يستطيع التدخل في نشاط المؤسسة الغير القانوني وأيضا يقوم بالسهر على تنظيم وتبويب نشاط المؤسسة الاقتصادية في القوائم المالية وتؤكد عينة الدراسة أيضا على أن مخرجات محافظ الحسابات(القوائم المالية) تدل على نشاط المؤسسة ويعتمد عليها المحيط الخارجي للمؤسسة، في حين اتجهت عينة الدراسة نحو رفض وعدم الموافقة على توفر العبارات (12، 13، 17، 18)، أي أن محافظ الحسابات لا يستطيع الدخول في أي وقت إلى الشركات التي ضمن المراجعة، ولا توافق عينة الدراسة على أن محافظ الحسابات يقوم بعمله وفق الوثائق المستلمة من طرف الشركات والخرجات الميدانية وترى عينة الدراسة أن محافظ الحسابات لا يقدم تقارير خاصة وعامة عن المؤسسة الاقتصادية للمصالح المعنية) مجلس الإدارة، الجهات القضائية، ولا ترى أن محافظ الحسابات يقوم بالكشف عن الأخطاء المادية يؤمر بتصحيحها على شكل تحفظات، إجمالا وبشكل عام يمكن القول أن محور مراجعة الحسابات محقق في الشركات لكن بدرجة متوسطة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

من خلال هذا المطلب سيتم اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، وبالتالي سيتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية تم إجراء اختبار كلمجروف-سمرنوف (Kolmogorov-Simirnov) من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار أو بعبارة أخرى للتحقق من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) كاختبار ضروري للفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

وقد تم إجراء الاختبار بعد توزيع كل الاستمارات وجمعها من قبل أفراد عينة الدراسة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

محاور الاستبيان	محتوى المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة (sig)
المحور الأول	محافظ الحسابات	0.759	0.611
المحور الثاني	مراجعة الحسابات	1.305	0.066
الاستبيان ككل		**1.314**	**0.063**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور وكذا الإجمالي أكبر من (0.05)، أي أن مستوى الدلالة أكبر من 5%، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

1- اختبار الفرضية الرئيسية لمعامل الانحدار

ويمكن تمثيل أهم نتائجها من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الإنحدار(α)	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة(F)	مستوى الدلالة (sig)
محافظ الحسابات	مراجعة حسابات الشركات	0.860	0.675	0.456	4.388	19.252	0.000

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات -تبسة-.

- **الفرضية البديلة:** يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات -تبسة-.

من خلال نتائج الجدول تم التوصل لقبول:

- الفرضية التالية: أي أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات -تبسة-، ويوضح الجدول رقم (15) نتائج تحليل الانحدار لخطي البسيط الذي أستخدم لمعرفة العلاقة بين محافظ الحسابات ومراجعة الحسابات، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.860) وبلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (67.5%)، وهو ارتباط إيجابي ومرتفع، ومن خلال هذه المعاملات – معامل الانحدار والارتباط – يتضح أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات، وهذا ما بينه اختبار (T)، ومنه نستنتج أن مراجعة حسابات الشركات تتحقق بشكل جيد من خلال محور محافظ الحسابات بالشركات محل الدراسة، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.456) مما يعني أن نسبته (45.6%) من التغيرات في مراجعة

[1]- الملحق رقم (02).

الحسابات ترجع لمحور محافظ الحسابات، وقد أظهر اختبار(F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة الموالية:

" يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات -تبسة-

ويمكن كتابة العلاقة بين محافظ الحسابات ومراجعة الحسابات في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار $\mathbf{y=\alpha x+b}$

حيث أن

X: محافظ الحسابات؛

Y: مراجعة حسابات الشركات.

ويمكن كتابة العلاقة كما يلي:

كما يلي: $y= 0.860x+0.675$

وبالتالي ومن خلال التحليل الإحصائي تم برهنة أن محافظ الحسابات له دور في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات -تبسة-.

خلاصة

من خلال هذا الفصل الذي تم فيه مناقشة وتحليل الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها رفقة محافظ الحسابات بالتطبيق على مكتب محافظ الحسابات -تبسة-، وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي واختبار فرضية الدراسة، هذا بعد تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبيان التي وزعت على عينة الدراسة للإطلاع على آرائهم تجاه محافظ الحسابات ومراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات- تبسة-، حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية الاستدلالية لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والذي يؤكد أو ينفي صحة فرضيات الدراسة.

حيث أكد نتائج اختبار الدراسة ما يلي: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات -تبسة-.

وتم التوصل في الفرضية الرئيسية إلى أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات -تبسة-.

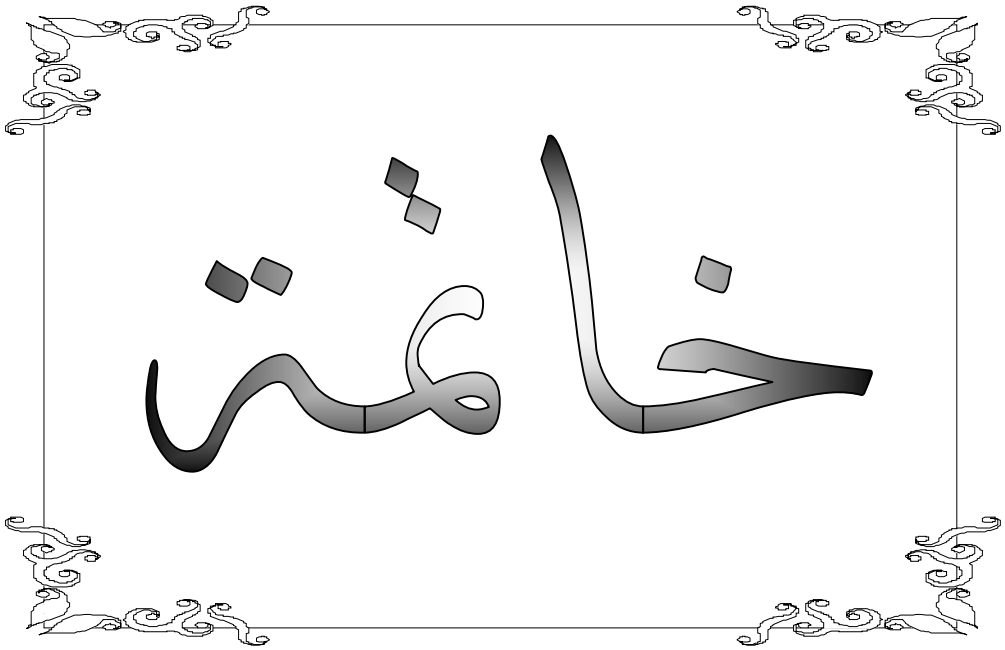
خاتمة

من خلال بحثنا حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول إلى أي مدى يمكن اعتبار دور محافظ الحسابات فعالا في تعزيز موثوقية وشفافية القوائم المالية ومخرجاتها المحاسبية، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى.

حيث حاولنا إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع مراجعة الحسابات حيث وجدنا أنها جد ضرورية في المؤسسات لأن لها دور فعال في التأكد من صحة المعلومات المقدمة في القوائم المالية.

فقمنا بإبراز الهدف الأساسي لمهنة محافظ الحسابات و هو التحقق من صدق و صحة البيانات المالية و المحاسبية وذلك عن طريق إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى عدالته في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة وذلك من طرف محافظ الحسابات الذي يشترط فيه أن يكون مستقلا ومحايدا عن المؤسسة وذو كفاءة مهنية وخبرة.

كما اهتمت دراستنا بأهمية محافظ الحسابات البالغة في توفير وإضفاء الشافية في القوائم المالية، وذلك من خلال الإدلاء بحكم وانتظام وصدق وصحة الحسابات السنوية، وإعطاء الصورة الصادقة للمؤسسة.

وجاءت دراستنا الميدانية بمكتب محافظ الحسابات لتعزيز المفاهيم التي تعرضنا لها في الجانب النظري و قد تم توصلنا إلى جملة من النتائج والاقتراحات يمكن إيجازها في:

أولا: اختبار الفرضيات

1.الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه" **لمحافظ الحسابات دور فعال في ضمان موثوقية وشفافية القوائم المالية ومخرجاتها المحاسبية**" فرضية صحيحة.

لأن دور محافظ الحسابات مهم وفعال في تأكيد صحة وشرعية التقارير المالية الخاصة بالقوائم المالية لتوصيل المعلومات لجميع الفئات المستخدمة بكل مصداقية وسهولة ووضوح، لطمأنة المالكين والمساهمين على جميع ممتلكاتهم وأموالهم.

2. الفرضية الثانية: والتي تنص على أن "**إتباع محافظ الحسابات منهجية عمل واضحة تمكنه من إبداء رأيه الفني**" فرضية صحيحة.

لأن بناءا على ما تم تناوله،حيث وقفنا على التزام المحافظ وتقيده الصارم بما نصت عليه مواد القانون التجاري،في طبيعة العمل الذي يزاوله والمسؤوليات التي تقع على عاتقه ,وذلك من خلال

حرصه على تدقيق وفحص كافة الوثائق والمستندات المالية والمحاسبية ،وكذا الزيارات الميدانية ليقف على حقيقة ما تقوم به المؤسسة وتقييم نضام رقابتها الداخلية.

3. الفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه "**يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات بمكتب محافظ الحسابات-تبسة-**" فرضية صحيحة.

لأن ما تم التوصل إليه من خلال نتائج برنامج SPSS أن القيمة الاحتمالية Sig = 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ثانيا: نتائج الدراسة

1- النتائج الميدانية

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات مكتب محافظ الحسابات -تبسة-.

2- نتائج النظرية

بناءا على ما ورد في الدراسة توصلنا إلى النتائج النظرية الميدانية التالية:

- تعمل المراجعة الخارجية على منع و تقليل حدوث الأخطاء وهدا ما يزيد الحاجة لها
- يلعب محافظ الحسابات دورا مهما في مراجعة حسابات الشركات
- يساعد محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والممارسات غير قانونية هذا ما يؤهل المؤسسات مستقبلا للحد من الأخطاء وتقليل الأخطار
- يمر محافظ الحسابات بمراحل أولا وهي التعرف بالمهنة واتجاهها العام والثنائية تتمثل في فحص مراقبة الحسابات وكتابة التقرير
- مراجعة الحسابات لمؤسسة ما تشمل على دراسة أعمالها والنظم المتبعة في القيام بعمليات ذات مغزى المالي وطريقة الرقابة والإشراف علبه وفحص سجلاتها والقيود المحاسبية
- يقوم محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه بدراسة و تقييم نضام الرقابة الداخلية في المؤسسة ويكتشف بذلك موطن الضعف وكذا حالات الأخطاء والغش في النظام كوجود أخطاء دفترية أو محاسبية في السجلات وتسجيل عمليات وهمية بالإضافة إلى عدم التطبيق السليم للسياسات المحاسبية
- محافظ الحسابات يعزز الثقة في المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي باعتباره المسؤول الأول عن توليد المعلومات التي يتخذ على أساسها مجموعة القرارات وإعداد التقرير النهائي

– يتمثل دور المدقق الخارجي في تدقيق كافة السجلات والدفاتر المالية المحاسبية للمؤسسة للتمكن من الحكم على مدى صدق ودلالة القوائم المالية الختامية عن المركز المالي الصحيح للمؤسسة

– يعتبر تقرير محافظ الحسابات المنتج النهائي لعملية الفحص والتدقيق فمن خلاله يمكن تصحيح مسار أداء المؤسسة وتحقيق نجاحها

ثالثا: الاقتراحات

بناءا على النتائج التي تم الوصول إليها نقترح جملة من التوصيات والتي نهدف من خلالها إلى ضرورة تدعيم أعمال محافظي الحسابات وهذا يصب في الهدف النهائي وهو الحصول على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الإقتصادية ويمكن إيجاز هذه التوصيات من خلال العناصر التالية:

– تحديد واضح للدور الذي تقوم به المنضمات المهنية في تدعيم استقلال محافظي الحسابات؛

– توظيف مدققين داخليين لكل مؤسسة يكون بشكل إجباري مما يساعد محافظ الحسابات على الأداء الجيد؛

– توسيع مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الأخطاء والغش بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة في آرائهم عن صدق وعدالة هذه القوائم في التعبير عن الوضعية المالية؛

– التركيز على القوائم المالية الأخرى (جدول تدفقات الخزينة و تغيرات الأموال الخاصة) من أجل تقديم صورة تقييمه كاملة عن المؤسسة.

رابعا: آفاق الدراسة

لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع طرحا يتعلق بعملية التقييم التي يقوم بها محافظ الحسابات والتي أصبحت ضرورية لكل المؤسسات والتي من خلالها يمكن زيادة الثقة والمصداقية بالمؤسسة وزيادة الاعتماد على مخرجات نظامها المحاسبي والمتمثلة في القوائم المالية نتيجة لمراجعتها من طرف شخص محايد ومستقل غير أننا لم نتناول جوانب مهمة في هذه الدراسة يمكن أن تكون دراسات مستقبلية من طرف الباحثين وهي كما يلي:

– فعالية تقرير محافظ الحسابات في توصيل رأيه لمختلف مستخدميه

– أثر إلزام محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية على عملية المراجعة ونأمل في الأخير أن يساهم بحثنا هذا ولو بشيء قليل في تدعيم البحث العلمي خاصة أن جامعتنا تفتقد إلا هذا النوع من البحوث و إلا هذا النوع من خبراء و محافظي الحسابات ولذا عالجت دراستنا هذا الجانب المهم من

جوانب محافظي الحسابات على أمل أن تفتح المجال إلى بحوث أخرى في المستقبل تعالج جوانب أخرى من هذا النوع و أن يلقى الاهتمام الواسع من قبل الباحثين لإبرازها للرأي العام وإظهار أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفي الأخير نرجوا الله أن يكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- إبراهيم مراد الدعمة ومازن حسن الباشا، **أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

2- احمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1436ه_ 2015م.

3- ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، ط1، السعودية، 2002.

4- القانون التجاري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، مطبوعات بيرتي، الجزائر،2007.

5- ثائر فيصل شاهر، **اختبار الفرضيات الإحصائية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

6- زاهدة عاطف سواد،**مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1430ه_2009.

7- عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2011.

8- عبد اللاه إبراهيم الفقي، **الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.

9- عبيد سعد شريم، لطف محمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ط3، 2011م.

10- عبيد سعيد شريم، لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط3، صنعاء، 2011م.

11- محمد بوتين، **التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

ثانيا: المذكرات والرسائل

1- ديلمي ناصر الدين، **دور مراجعة الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،2017-2018.

2- رفيق يوسفي، **دور النظام المحاسبي في تفعيل طرق تقييم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،تخصص –محاسبة و تدقيق – تبسة ، 2015-2016 .

3- سارة ميسي، **مساهمة مراجع الحسابات في تدقيق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تبسة، 2018-2019.

4- سليمان نسرين، **إصلاح الميزانية وتحديث تسيير قطاع الخدمات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه، تسيير المالية العامة ، 2011-2012.

5- عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة احمد دراية، أدرار، 2017-2018.

6- لمايسي سارة، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2015-2016.

7- محي الدين، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المالية والمحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية 2007-2008.

ثالثا: المجلات والمقالات

1- شريقي عمر، مسؤولية محافظ الحسابات، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف01 العدد 12 السنة 2012.

رابعا: الجرائد والقوانين

1- المواد من 3 إلى 15،مرسوم تنفيذي رقم 11-32 مؤرخ في 27 جانفي 2011، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،العدد 7.

2- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 و المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد35.

3- المادة 22، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 42.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- مدونة صالح محمد الفرا للعلوم المالية والإدارية، الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع sqarra-wordpress.com

2- وليد عبد الرحمن خالد الفراء، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، (تم تحميل الملف من الموقع: www.guidespss.com)

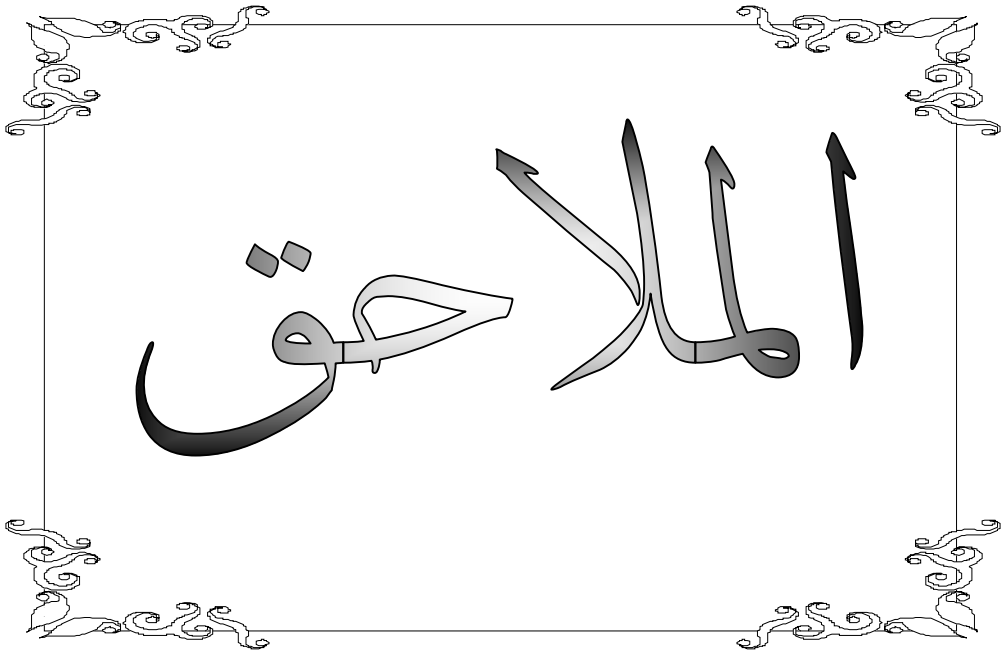
الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة المحكمين

الأستاذ	الرتبة
قتال عبد العزيز	أستاذ محاضر –أ–

الملحق رقم (02): الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص مالية المؤسسة

استبيان موجه لمحافظي الحسابات

استمارة استبيان

دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار الإعداد لمذكرة نيل شهادة الماستر بعنوان دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركة ، نرجو منكم تخصيص جزء من وقتكم الثمين والاطلاع على كل عبارة من عبارات الاستبيان والإجابة عليها بكل دقة وموضوعية والذي سيساعدنا في انجاز بحثنا هذا ويكسبه الواقعية.

كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستعامل بمنتهى السرية وسوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

لذا نرجو من سيادتكم تقديم المساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة عليكم بدقة.

وللأمانة العلمية فان إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الشكر ،الاحترام والتقدير على تعاونكم

من إعداد الطالبين: إشراف الأستاذ:

- قرفي شيماء - قتال عبد العزيز
- مرغادي عبد العالي

السنة الجامعية: 2020/2019.

أولا: البيانات الشخصية

يرجى وضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة.

1- الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2- الشهادة

ليسانس ☐ ماستر ☐ شهادات أخرى ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3-الوضعية الإدارية

مرسم (ة) ☐ متعاقد ☐

5- سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

ثانيا: البيانات الأساسية

المحور الأول: مدى التزام المؤسسة بإرشادات محافظ الحسابات

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

الرقم	العبارات	الدرجة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	محافظ المؤسسة مسؤول عن إظهار جميع أنواع الانحرافات المعتمدة في البيانات المالية.					
02	يذكر محافظ الحسابات جميع حالات الخطأ التي يكتشفها عبر تقريره					
03	يحرص محافظ الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية لموظفي المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على حسابات المؤسسة					
04	يوفر محافظ الحسابات حماية كبيرة للممتلكات المؤسسة من خلال التزامه بمعايير المراجعة.					
05	يعمل محافظ الحسابات باستمرار على تصويب أعمال معدي القوائم المالية.					
06	التدقيق المستمر من أفضل أشكال التدقيق التي تعزز من الاستفادة من إرشادات محافظ الحسابات.					
07	إرشادات محافظ الحسابات تساعد على التفادي من الوقوع في الأخطاء					
08	معالجة الانحرافات قبل إعداد القوائم المالية التي تساهم في جودتها					
09	القوائم المالية تلعب دور مهما في ، التحفظات في تقرير محافظ الحسابات.					
10	يساهم محافظ الحسابات في المحافظة على استقراره واستمرارية نشاط المؤسسة					

المحور الثاني: مراجعة حسابات المؤسسة

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

الرقم	الفرضيات	الدرجة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية أثناء أداء عمله					
02	يستطيع محافظ الحسابات الدخول في أي وقت الى المؤسسة التي ضمن المراجعة					
03	يقوم محافظ الحسابات بعمله وفق الوثائق المستلمة من طرف المؤسسة والخرجات الميدانية					
04	يستطيع محافظ الحسابات التدخل في نشاط المؤسسة الغير القانوني					
05	يقوم محافظ الحسابات بالسهر على تنظيم وتبويب نشاط المؤسسة الاقتصادية في القوائم المالية					
06	يراجع محافظ الحسابات كل إيرادات المؤسسة الاقتصادية وعن مصادرها					
07	يراجع محافظ الحسابات كل تكاليف المؤسسة الاقتصادية وعن مصادرها					
08	يقوم محافظ الحسابات بالكشف عن الأخطاء المادية يؤمر بتصحيحها على شكل تحفظات					
09	مخرجات محافظ الحسابات (القوائم المالية) تدل على نشاط المؤسسة ويعتمد عليها المحيط الخارجي للمؤسسة					
10	يقدم محافظ الحسابات تقارير خاصة وعامة عن المؤسسة الاقتصادية للمصالح المعنية (مجلس الإدارة، الجهات القضائية)					

الملحق رقم (03): نتائج SPSS

البيانات الشخصية

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	80.0	80.0	80.0
	انثى	5	20.0	20.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

الشهادة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	3	12.0	12.0	12.0
	ماستر	9	36.0	36.0	48.0
	ماجستير	10	40.0	40.0	88.0
	شهادات أخرى	3	12.0	12.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

سنوات_الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5 سنوت	8	32.0	32.0	32.0
	من 5 الى 10 سنوات	8	32.0	32.0	64.0
	من 10 الى 20 سنة	6	24.0	24.0	88.0
	أكثرمن 20 سنة	3	12.0	12.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

الوضعية_الإدارية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مرسم	14	56.0	56.0	56.0
	متعاقد	11	44.0	44.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

معامل ألفا كرونباخ الاجمالي

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	25	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	25	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.897	20

معامل الفا كرونباخ لمحور محافظ الحسابات

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	25	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	25	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.812	10

معامل الفا كرونباخ لمحور مراجعة الحسابات

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	25	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	25	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.856	10

المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاستبيان

المحور الأول: محافظ الحسابات

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية أثناء أداء عمله	25	1.84	.688
يستطيع محافظ الحسابات الدخول في أي وقت الى المؤسسة التي ضمن المراجعة	25	2.08	.493
يقوم محافظ الحسابات بعمله وفق الوثائق المستلمة من طرف المؤسسة والخرجات الميدانية	25	2.24	.723
يستطيع محافظ الحسابات التدخل في نشاط المؤسسة الغير القانوني	25	3.72	.737
يقوم محافظ الحسابات بالسهر على تنظيم وتبويب نشاط المؤسسة الاقتصادية في القوائم المالية	25	3.92	.277
يراجع محافظ الحسابات كل إيرادات المؤسسة الاقتصادية وعن مصادرها	25	3.60	.816
يراجع محافظ الحسابات كل تكاليف المؤسسة الاقتصادية وعن مصادرها	25	2.16	.746
يقوم محافظ الحسابات بالكسف عن الأخطاء المادية يؤمر بتصحيحها على شكل تحفظات	25	3.52	.918
مخرجات محافظ الحسابات)القوائم المالية (تدل على نشاط المؤسسة ويعتمد عليها المحيط الخارجي للمؤسسة	25	3.96	.455
يقدم محافظ الحسابات تقارير خاصة وعامة عن المؤسسة الاقتصادية للمصالح المعنية) مجلس الإدارة، الجهات القضائية(	25	4.04	.200
N valide (listwise)	25		

المحور الثاني: مراجعة الحسابات

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
محافظ المؤسسة مسؤول عن إظهار جميع أنواع الانحرافات المعتمدة في البيانات المالية.	25	3.68	.945
يذكر محافظ الحسابات جميع حالات الخطأ التي يكتشفها عبر تقريره	25	1.92	.640
يحرص محافظ الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية لموظفي المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على حسابات المؤسسة	25	1.88	.600
يوفر محافظ الحسابات حماية كبيرة للممتلكات المؤسسة من خلال التزامه بمعايير المراجعة.	25	3.56	.768
يعمل محافظ الحسابات باستمرار على تصويب أعمال معدي القوائم المالية.	25	3.52	.872
التدقيق المستمر من أفضل أشكال التدقيق التي تعزز من الاستفادة من إرشادات محافظ الحسابات.	25	2.04	.676
إرشادات محافظ الحسابات تساعد على التفادي من الوقوع في الأخطاء	25	1.92	.493
معالجة الانحرافات قبل إعداد القوائم المالية التي تساهم في جودتها	25	2.00	.764
القوائم المالية تلعب دور مهما في ، التحفظات في تقرير محافظ الحسابات.	25	3.64	.810
يساهم محافظ الحسابات في المحافظة على استقراره واستمرارية نشاط المؤسسة	25	3.36	.907
N valide (listwise)	25		

اجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاسبيان

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type

الإجمالي	25	2.9300	.41028
N valide (listwise)	25		

إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحاور

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
محافظ_الحسابات	25	3.1080	.39362
مراجعة_الحسابات	25	2.7520	.50176
N valide (listwise)	25		

اختبار التوزيع الطبيعي

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		الإجمالي	محافظ_الحسابات	مراجعة_الحسابات
	N	25	25	25
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2.9300	3.1080	2.7520
	Ecart-type	.41028	.39362	.50176
Différences les plus extrêmes	Absolue	.263	.152	.261
	Positive	.138	.128	.191
	Négative	-.263-	-.152-	-.261-
Z de Kolmogorov-Smirnov		1.314	.759	1.305
Signification asymptotique (bilatérale)		.063	.611	.066

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

نتائج اختبار الفرضيات

– الفرضية الرئيسية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	محافظ_الحسابات[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : مراجعة_الحسابات

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.675[a]	.456	.432	.37817	.456	19.252	1	23	.000

a. Valeurs prédites : (constantes), محافظ_الحسابات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2.753	1	2.753	19.252	.000[b]
	Résidu	3.289	23	.143		
	Total	6.042	24			

a. Variable dépendante : مراجعة_الحسابات

b. Valeurs prédites : (constantes), محافظ_الحسابات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.078	.614		.126	.901
	محافظ_الحسابات	.860	.196	.675	4.388	.000

a. Variable dépendante : مراجعة_الحسابات

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور محافظ الحسابات في مراجعة حسابات الشركات و جعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

وكذلك التطرق إلى كيفية إعداد و عرض القوائم والتقارير المالية،كما تم إسقاط هذه الدراسة بمكتب محافظ الحسابات تبسة.

خلصت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له دور كبير في مراجعة حسابات الشركات بحيث يجعل المؤسسة أكثر كفاءة ومصداقية كما يساعد على تحسين جودة القوائم المالية لها حيث توصلنا إلى أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحافظ الحسابات في مراجعة حسابات مكتب محافظ الحسابات يوسف شنيخر بتبسة.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات،مراجعة الحسابات،حسابات الشركات،التقارير والقوائم المالية.

Summary:

The study aimed to know the role of account portfolios in auditing companies' accounts and making them reflect the real situation of the institution.

As well as how to prepare and display financial statements and reports, and this study was dropped in the Accounts Governor Office.

The study concluded that the account portfolios have a significant role in auditing companies 'accounts, making the institution more efficient and credible, and also helping to improve the quality of its financial statements, as we found that there is a statistically significant effect at a significant level ($0.05 \geq \alpha$) for the account portfolios in auditing office accounts. Governor of Accounts Yusef Schnichr in Tebessa.

Key words: account portfolios, audit, corporate accounts, financial reports and statements.